آراء منسوبة إلى سيبويه
على سبيل الخطأ

الدكتور
أشرف طه خالد صقر
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وأنار عقول المتعلمين بواسع علمه العظيم، وشرح صدور العلماء لفهم أسرار كتابه الكريم والصلاة والسلام على هادى الأمة، وكاشف الغمة، ومنير الظلمة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فإن كتاب سيبويه يعد المرجع الأول، والمشرب الأعظم لمن جاء بعده من العلماء، وأنه الدوحة الباسقة، والنهر المتدفق، والجدول العذب لكل ناهل، لذلك فإن من ألف بعده كان يعتمد في مادته العلمية على كتابه، وعلى الآراء التي ذكرها فيه، سواء كانت له نفسه، أم لغيره كالخليل، ويونس، والأخفش الأكبر وغيرهم.

ولما كنت أطالع في الكتب التي أُلفت بعده لاحظت أن أصحابها ينسبون كثيراً من الآراء، والأقوال إليه. وكنت أحياناً أجد رأيا ينسبه إليه عالم في كتاب من كتبه،وأجد ذلك الرأي عند عالم آخر ينسبه إليه معكوسا.

وقد دفعني ذلك إلى أن أتتبع ما وقع تحت يدي من آراء، وأقوال نسبها أصحابها إلى سيبويه. ومن خلال ذلك التتبع رصدت بعضا من تلك الآراء التي نُسبت خطأ إليه.

وقد قمت بجمع ما وقع تحت يدي مما يكّون بحثا يكون بداية لعمل أكبر، لأني لا أدعى أنى جمعت كل الآراء التي نُسبت خطأ إلى سيبويه.

وجعلت ذلك البحث تحت عنوان :

"آراء منسوبة إلى سيبويه على سبيل الخطأ"

وقد جاءت خطة هذا البحث مقسمة إلى ستة مباحث حسب ما وجدته عند من نسبوا الآراء، **والأقوال إليه. وهذه المباحث هي :**

المبحث الأول : ما نسبه الزمخشرى إلى سيبويه. وفيه مسألتان.

المبحث الثاني : ما نسبه ابن يعش إلى سيبويه. وفيه أربع مسائل.

المبحث الثالث : ما نسبه ابن عصفور إلى سيبويه. وفيه مسألتان.

المبحث الرابع : ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه. وفيه أربع مسائل.

المبحث الخامس : ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه. وفيه مسألتان.

المبحث السادس : ما نسبه السيوطي إلى سيبويه. وفيه مسألتان.

وقد جاءت دراسة تلك المسائل على الوجه الآتي :

(١) قمت بتحديد المسألة التي جاء فيها الرأي الذي نسبه صاحبه إلى سيبويه.

(٢) صدرت المسألة بالعبارة التي ذكرها صاحبها، وفيها ما نسبه إلى سيبويه.

(٣) قدمت للمسألة بعمل تمهيد بسيط أذكر فيه أقوال العلماء فيها لأبين موقع ورأى سيبويه فيها.

(٤) كنت أحياناً أذكر بعض العلماء، أوالنحاة الذين وافقوا صاحب الرأي المنسوب إلى سيبويه إن كان هناك موافقون له.

(٥) بينت رأى سيبويه من خلال ما نسب إليه،وذكرت الرأي الصحيح،والذي عليه سيبويه من كتابه.

(٦) ذكرت من نسب إلى سيبويه الرأي الصحيح إن وجدت ذلك.

ثم أتبعت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتى له. ثم المصادر، والمراجع التي رجعت إليها.

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله محظيا بالرضا، والقبول، إنه سميع مجيب الدعاء.

الدكتور/ أشرف طه خالد صقر .

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

المبحث الأول : ما نسبه الزمخشرى إلى سيبويه

المسألة الأولى : حقيقة "أل" المعرفة

قال جار الله الزمخشرى :"فأما لام التعريف فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور فتعرفه، تعريف جنس، كقولك : أهلك الناس الدينار، والدرهم. و : الرجل خير من المرأة.

أي : هذان الحجران المعروفان من بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه، أو تعريف عهد، كقولك : ما فعل الرجل ، وأنفقت الدرهم، لرجل، ودرهم معهودين بينك، وبين مخاطبك. وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها، كهمزة "ابن"، و"اسم". وعند الخليل أن حرف التعريف "أل" كـ "هل"، و"بل"، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة.."([1])

يفهم من كلام جار الله الزمخشرى السابق أمران:

الأول: أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها، وأن الهمزة قبلها جئ بها للتوصل إلى النطق بالساكن، لأن اللام ساكنة.

الثاني : أن أداة التعريف عند الخليل هو "أل" كلها.

ولتجلية هذه المسألة نقول : للعلماء في هذه الأداة أربعة أقوال.

أحدها : أن المعرف هو : "أل" برمتها، والألف فيها أصلية، وليست زائدة، أي : أن الهمزة للقطع، وأنها وصلت لكثرة الاستعمال، ونسب ذلك للخليل، وابن كيسان([2]).

الثاني : أن المعرف هو "أل" برمتها، غير أن الهمزة فيه للوصل، معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة الوصل في "استمع "، ونحوه، بحيث لا يعد رباعياً. ونسب ذلك الرأي لسيبويه [3]

---

[1] – المفصل للزمخشري : ٣٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٩

[2] – الارتشاف : ٥١٣/١

[3] - الجني الداني : ١٩٢ . ١٩٣

الثالث : أن المعرف هو اللام وحدها، ثم زيدت عليها همزة الوصل، فبينهما انفصال، وإلى هذا ذهب كثير من النحويين. ونسبه بعضهم إلى سيبويه. ([1])كما هو ظاهر من كلام الزمخشرى السابق.

الرابع : أن أداة التعريف هي الهمزة، ثم زيدت اللام لتفرق بينها، وبين همزة الاستفهام حين تدخل عليها ونسب ذلك لأبي العباس المبرد ([2]).

قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل : "فالأقوال أربعة : اثنان أحاديان، واثنان ثنائيان ([3])."

والذي رأيته في المقتضب يخالف ما نسبه إليه بعض النحويين، إذ ما ذكره يوافق القول الثاني.

قال المبرد : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع لام التعريف، وإنما زيدت على اللام، لأن اللام

منفصلة مما بعدها، فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة "قد"...."([4])

وقد ذكر سيبويه مذهب الخليل، فقال : " وزعم الخليل أن الألف واللام التي يعرفون بهما حرف واحد، كـ "قد" وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى، كانفصال ألف الاستفهام في قوله : أأزيد، ولكن الألف كألف "أيم" في: "أيم الله" وهى موصولة، كما أن ألف "أيم" موصولة... "([5]).

والمشهور من الأقوال السابقة في تلك المسألة بين النحاة،أو في كتب النحاة قولان:هما الأول والثالث؛ لأن القول الثاني يدخلونه مع الرأي الأول ([6])٠

---

[1] - شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٣٦/١

[2] - التصريح على التوضيح : ١٤٨/١

[3] - حاشية الخضري على ابن عقيل : ٨٤/١

[4] - المقتضب للمبرد : ٩٢/٢

[5] - سيبويه : ٦٣/٢ بولاق، ٢٢٤/٣ هارون

[6] - انظر : التسهيل : ٤٢، وشرح ابن عقيل مع الخضري : ٨٤/١، والهمع : ٢٥٦/١

قال أبو حيان : " ذكر أصحابنا فيها مذهبين : أحدهما : مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع، وهي اللام، والألف وصل جئ بها وصلة إلى النطق بالساكن. والثاني مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع، نحو : "قد"، و"هل"،وهمزتها همزة قطع. وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه **مذهب الخليل**، وهمزتها همزة وصل معتداً بها في الوضع.... "([1]) وقد رجح بعض النحويين –كابن مالك – القول الأول، فقال في شرح التسهيل : "على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر..... "([2]) ثم ساق أكثر من دليل على سلامة مذهب الخليل.

أما ابن جني فقد رجح كون اللام وحدها أداة التعريف، فقال في سر صناعة الإعراب : "فأما لام التعريف فهي نحو قولك : الغلام، والجارية، فاللام هي حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها ؛ لأنها ساكنة فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها... " ([3]).

ثم رد مذهب الخليل، وضعفه من وجوه كثيرة، وقال : " قد صح بما أوردناه، واستقصيناه أن حرف التعريف إنما هو اللام وحدها، دون الهمزة... " ([4])

موقف النحويين من رأى سيبويه

اضطرب كثير من النحويين، واختلفوا في النقل عن سيبويه، حيث نسب إليه بعضهم أن أداة التعريف اللام وحدها، ونسب إليه آخرون أن الأداة هي "أل" برمتها.

---

[1] – الارتشاف : ٥١٣/١

[2] – شرح التسهيل لابن مالك : ٢٤٦/١

[3] – سر صناعة الإعراب : ١٥/٢

[4] – سر صناعة الإعراب : ٢/ ٢٨

فممن نسب إليه القول غير جار الله الزمخشرى :

١. ابن الحاجب في شرحه على المفصل،والمسمى بالإيضاح،فقال:"واختلف في لفظها، فقيل هي وحدها للتعريف،والهمزة هي وصل مجتلبة للنطق بالساكن،وهو مذهب سيبويه.."([1])

٢. ابن يعيش في شرح المفصل قال :"واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة. هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر البصريين، والكوفيين ما عدا الخليل... "([2]) .

٣. العلامة الرضي، ذكر ذلك في شرحه على الكافية، فقال : "قوله " وما عرف باللام " هذا مذهب سيبويه، أعني أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل... ([3])"

٤. ابن عقيل في شرحه على الألفية، فقال : "اختلف النحويون في حرف التعريف في "الرجل"، ونحوه، فقال الخليل : المعرف هو "أل" .
وقال سيبويه هو اللام وحدها... ([4])".

ونسبه أيضاً ابن الناظم في شرح الألفية، وغيره([5]) .

وممن نسب إليه أن أداة التعريف عنده "أل" برمتها :

١. المرادي في كتابه : الجني الداني، فقال في أقسام حرفيتها : "الأول : أن تكون حرف تعريف. ومذهب سيبويه أنه حرف ثنائي، وهمزته همزة وصل

---

[1] - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٢٦٤/٢

[2] – شرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٩

[3] - شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٣٢١/٣

[4] - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع الخضري : ٨٤/١

[5] - ابن الناظم على الألفية : ٩٩

معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في "استمع"، ونحوه بحيث لا يعد رباعياً([1]). "

وذكر ذلك أيضاً في توضيح المقاصد([2]).

ونسب ذلك أليه ابن هشام في قطر الندى، فقال : "ثم ذو الأداة، وهى "أل" عند الخليل، وسيبويه، لا اللام وحدها خلافاً للأخفش.... ([3])" .

٢. السيوطي في البهجة المرضية، فقال : " ولسيبويه قول آخر : أنها بجملتها حرف تعريف، والألف زائدة...([4]) "

واضطرب رأى بعض النحويين –كابن مالك – في تعيين مذهب سيبويه، فمرة نسب إليه أن أداة التعريف هي "أل" برمتها، ونسب إليه مرة أخرى أن الأداة هي اللام وحدها.

ففي كتابه : التسهيل. يقول : " وهى " أل"، لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه....([5]) "

وفى شرح الكافية الشافية يقول : "اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة...([6]) "

رأى سيبويه

وحيال ما نسبه بعض النحويين إلى سيبويه من أن أداة التعريف عنده حرف أحادى، وهو اللام وحدها والألف وصل زائدة، أو أنها حرف ثنائي، هو "أل" برمتها كان من اللازم الرجوع إلى ما قاله سيبويه عن هذه الأداة في كتابه.

---

[1] - الجني الداني للمرادى : ١٩٢– ١٩٣

[2] – توضيح المقاصد للمرادى : ٤٦٠/١

[3] – قطر الندى وبل الصدى لابن هشام : ١٠٩

[4] – البهجة المرضية في شرح الألفية : ١١٠، ١١١– تحقيق: محمد صالح الفرسى .

[5] – التسهيل : ٤٢

[6] – شرح الكافية الشافية : ١٣٦/١

وبتتبع ما قاله عنها في كتابه ألفيته عبر عنها بلفظين :

الأول : بلفظ الألف واللام. **والثاني** بلفظ " أل".

فمن تسميتها بالألف واللام قوله :"وأما الألف واللام فنحو:الرجل والفرس،والبعير، وما أشبه ذلك([1])"

وقوله أيضاً : " ومن ذلك قولك : قعد البتة، ولا تستعمل إلا معرفة بالألف واللام....([2]) " .

وقوله كذلك : " وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته، أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشئ بعينه دون غيره، وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أممٍ فقد استغنوا عن الألف واللام...([3]) "

وقوله : " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام، أو أضيف انجر..... ([4])" ومن تسميتها بلفظ "أل" قوله : "وأل تعرف الاسم في قولك : القوم، والرجل.....([5]) " .

كما أنه يبين في كتابه أن الألف فيها للوصل، وليست للقطع، وأنها ليست زائدة كما زعم من نسبوا إليه أنه يراها زائدة. نلحظ ذلك في معرض حديثه عن الألفات الموصولة فقال : " وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك : القوم، والرجل، والناس وإنما هما حرف بمنزلة قولك "قد" و "سوف"...([6]) " .

---

[1] – سيبويه : ٢٢٠/١ بولاق، ٥/٢ هارون، ٥/٢ هارون .

[2] – سيبويه : ١٩٠/١ بولاق، ٣٧٩/١ هارون .

[3] – سيبويه : ٣١١/١ بولاق، ١٩٨/٢ هارون .

[4] – سيبويه : ٧/١ بولاق، ٢٢/١ هارون .

[5] – سيبويه : ٣٠٨/٢ بولاق، ٢٦/٤ هارون .

[6] – سيبويه : ٢٧٢/٢ بولاق، ١٤٧/٤ هارون .

ويفهم من قول سيبويه السابق أمور:

أولها : أن تسميته لأداة التعريف بالألف واللام، أو بـ "أل" يفهم منه أن الأداة عنده ثنائية، ولا يضر كون الألف للوصل.

الثاني : أن الأداة لو كانت عنده أحادية –كما زعم من نسب إليه ذلك – لما اعتد بالألف، وجمع بينهما ، ولقال : باللام دون إشراك الألف معها. بدليل أنه قال في موضع من كتابه :"فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة....([1]) " ولو كانت الأداة اللام وحدها لقال : "فإذا أخرجت اللام "، لأن الألف لا اعتداد بها.

الثالث : أن قوله : " وإنما هما حرف بمنزلة "قد"... " يدل على تلازمها، لأنه قال "هما حرف"، ولم يقل : هما حرفان.

الرابع : أنه مما يدل على أن الأداة عنده ثنائية أنه عدها ضمن الأحرف الثنائية حين ذكرها في " ما جاء على حرفين مما ليس باسم ولا فعل "، فذكر "أم"، و"أو"، و"هل"، و"لم"، إلى آخر تلك الحروف، ثم قال : "وأل تعرف الاسم في قولك : القوم، والرجل([2]) " .

قال ابن مالك: "معبراً عنهما بـ "أل"، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كـ "أم" وأخواتها.. ([3])".

الخامس : أنه لم يرد في كتابه أنه عبر عن تلك الأداة بلفظ : اللام. وبناء على ما سبق من براهين ساطعة، وحجج قاطعة نستطيع أن نؤكد بأن ما نسبه جار الله الزمخشرى، وغيره كابن الحاجب،

وابن يعيش، والعلامة الرضي، ومن تبعهم من أن أداة التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها، واللام زائدة إنما هو قول خاطئ، وبعيد عن الصواب.ولو أمعنوا في النظر في كتاب سيبويه لاهتدوا إلى ذلك.

---

[1] – سيبويه : ٢٦٦/١ بولاق، ٩٩/٢ هارون .

[2] - سيبويه : ٣٠٥/٢– ٣٠٨ بولاق، ٢٢٠/٤– ٢٢٦ هارون .

[3] - شرح الكافية الشافية : ١٣٦/١

ولعل الذي غرهم في ذلك نظرة كل من الخليل، وسيبويه إلى الألف التي في "أل"، إذ هي عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه ألف وصل، فادعوا زيادتها عنده، مع أن سيبويه جعلها لازمة.

وتلك النصوص التي نقلناها عنه تؤكد، وتثبت عكس ما قالوه.

وقد أوضح ابن مالك – على الرغم من اختياره مذهب الخليل – الفرق بينهما في شرحه على التسهيل، فقال : عن رأى سيبويه : " فلولا أنه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقة الخليل مطلقاً، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل، كهمزة "أم"،و "أن"، و"أو"، وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة "اسمع"، ونحوه بحيث لا يعده رباعيا، فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته،وإن كانت همزة وصل زائدة. فكذا لا بعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.... ([1])"وقد أصاب كل من المرادي،وابن هشام، والسيوطي في قولهم حين نسبا إلى سيبويه أن أداة التعريف عنده هي "أل" برمتها.

المسألة الثانية : الجر بـ "خلا وعدا "

قال جار الله الزمخشرى : وبـ "عدا"، و"خلا" بعد كل كلام، وبعضهم يجر بـ "خلا" وقيل بهما. ولم يورد هذا القول سيبويه، ولا المبرد....([2])"

نسب الإمام الزمخشرى في قوله السابق إلى سيبويه، والمبرد أنهما لم يوردا القول بأن "عدا"،و"خلا" من حروف الجر.ومعنى ذلك أن ما بعدهما يكون منصوباً عندهما هذا هو المفهوم من كلام الزمخشرى السابق

[1] – شرح التسهيل لابن مالك : ٢٤٦/١

[2] – انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٢

وتأتى "عدا"،،و"خلا" على وجهين :

أحدهما : أنهما أداتان من أدوات الاستثناء، وهما فعلان ماضيان جامدان، لا يتصرفان، وأن ما بعدهما منصوب على الاستثناء، نحو : قام القوم عدا زيدا، وقام القوم خلا عمرا. وهذا الوجه متفق عليه عند جميع النحويين.

الثاني : أنهما حرفا جر، وما بعدهما مجرور، وإن كانا من أدوات الاستثناء.

وهذا الوجه مختلف فيه بين النحويين على ثلاثة أقوال.

أحدها : أنكر بعض النحويين كونهما حرفي جر، وأنهما لا يخرجان عن كونهما فعلين متعديين، وان ما بعدهما منصوب على الاستثناء.

يقول ابن السراج : "وأما "عدا"، و"خلا" فلا يكونان صفة ولكن فيهما إضمار، كما كان في "ليس"

،و"لا يكون" وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا، و: أتاني القوم عدا عمرا.....([1]) ".

الثاني : أجاز بعض النحويين الجر بهما، لكن على قلة، واستدلوا على جواز الجر بعد "عدا"

بقول القائل :

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير([2]).

وبعد "خلا" بقول القائل :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا([3]) .

بجر لفظ الجلالة، وممن ذهب إلى ذلك ابن عصفور، وابن مالك : والمرادى وغيرهم.

---

[1] – الأصول لابن السراج : ٢٨٦/١

[2] – من الوافر : ولا يعلم قائله .

[3] – من الطويل، ينسب للأعشى وليس في ديوانه . من شواهد : شرح التسهيل : ٢٢٩/٢، والخزانة : ٣١٤/٣، وشرح التصريح : ٣٦٣/١، والهمع : ١٩٤/٢ –٢١١

يقول ابن عصفور في بيان أدوات الاستثناء : " وهى إحدى عشرة أداة : "إلا" وهى حرف، و "حاشا"، و"حشا"، و"خلا"، و "عدا"، وهي حروف إذا جرت ما بعدها، وأفعال إذا نصبته .... والخفض بـ"خلا"، و "عدا" قليل([1]) ".

وابن مالك في التسهيل يسوى بينهما من حيث الفعلية، والحرفية، فيقول : "يستثنى بـ "حاشا "، و "خلا" و "عدا"، فيجرون المستثنى أحرفا، وينصبنه أفعالاً....([2])".

لكنه في شرح التسهيل يجعل فعلية "عدا" أشهر من حرفيتها، فيقول : " وفعلية "عدا" أشهر من حرفيتها....([3]) " وذهب إلى ذلك أيضا المرادي، فقال : "وأما "عدا"، و"خلا" فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى، ويجرانه....([4])"ثم قال :" فإن قلت : هل الأرجح نصب المستثنى بهما أو جره ؟ قلت: لا إشكال في أن النصب بـ "عدا" أرجح، لأن فعليتها أشهر...([5]) "

الثالث : ذهب كثير من النحويين إلى جواز مجئ "خلا" حرف جر، وجر المستثنى بعدها، أما "عدا" فلا تكون إلا فعلا، وما بعدها يكون منصوباً. قال المبرد : " وقد تكون "خلا" حرف خفض، فتقول : جاءني القوم خلا زيد، مثل : سوى زيد..([6])" .

وقال ابن جني في اللمع : " وأما "ليس"، و"لا يكون"، و "عدا" فما بعدهن منصوب أبدا، تقول :

قام القوم ليس زيدا، وانطلقوا لا يكون بكرا، وذهبوا عدا جعفرا..... وأما "حاشا"، و"خلا" فيكونان حرفين، فيجران، ويكونان فعلين، فينصبان. تقول : قام القوم خلا زيدا، وخلا زيد، و: حاشا عمرا، وحاشا عمرو.....([1]) " .

---

[1] – المقرب لابن عصفور . ١٨٣

[2] - شرح التسهيل : ٢٢٨/٢

[3] - توضيح المقاصد ٦٨٤/٢

[4] - توضيح المقاصد : ٦٨٥/٢ - من شواهد : شرح التسهيل : ٢٢٩/٢، والخزانة : ٣١٤/٣، وشرح التصريح : ٣٦٣/١، والهمع : ١٩٤/٢، ٢١١

[5] – المقتضب للمبرد : ٤٢٦/٤

[6] – اللمع لابن جني : ١٥٤/١٥٣

ونقل العلامة الرضي عن السيرافى أنه قال :" ما أعلم خلافاً في جواز الجر بـ "خلا" إلا أن النصب بها أكثر..... "، وقال عن "عدا" : لم أر أحدا ذكر الجر بعد "عدا" إلا الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر بـ "خلا" في جواز الجر بها....([2])" وذكر السيوطي في الهمع أن الفراء أيضا يرى حرفية "عدا" وجر المستثنى بعدها([3]).

موقف النحويين من رأي سيبويه

نسب جار الله الزمخشرى إلى سيبويه أنه لم يورد الجر بـ "خلا"، و"عدا" كما سبق أن بينا، وقد سار على نهج الزمخشرى في هذه المسألة أيضا بعض النحويين كأبي حيان، فقد قال في الارتشاف :

" ومذهب سيبويه، وهو الأكثر أن "خلا"، و "عدا" فعلان ضمنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ "عدا"، و "خلا"، وإنما نقل الجر بهما الأخفش.... ([4])"

وسار على هذا أيضا ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، فقال : " إذا لم تتقدم "ما" على "خلا "، و"عدا" فاجرر بهما إن شئت فتقول : قام القوم خلا زيد، وعدا زيد، فـ "خلا"، و"عدا" حرفا جر، ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش...([5])"

رأي سيبويه

وبالرجوع إلى ما ذكره سيبويه في كتابه لأتبين حقيقة ما نسب إليه في هذه المسألة رأيت ما يأتي :

---

[1] - شرح الكافية للرضي : ١٢٣/٢

[2] - همع الهوامع : ٢١٢/٢

[3] - الارتشاف : ٣١٧/٢، ٣١٨

[4] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع الخضري : ٢١٠/١

[5] – الكتاب لسيبويه : ٣٤٨/٢

أولاً: أنه ذكر أن"خلا"، و "عدا" من أدوات الاستثناء، وهما فعلان، وما بعدهما منصوب على المفعولية : يقول سيبويه : "وأما "عدا"، و"خلا" فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار قصته في
"لا يكون"، و"ليس" وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا، و: أتاني القوم عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا، إلا أن"خلا"، و عدا" فيهما معنى الاستثناء...([1])"
ثانياً: أنه ذكر أن "خلا" قد تأتي حرف جر، يجر ما بعده، **وقد تحدث عن ذلك في موضعين** :

أحدهما : تحت عنوان "هذا باب الاستثناء " قال فيه : " وما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" فـ "لا يكون" و "ليس"، و "عدا"، و"خلا". وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم فـ :حاشا"، و"خلا" في بعض اللغات...([2])"
الثاني : في باب "هذا باب :"لا يكون"، و"ليس "، وما أشبههما " قال : وأما "حاشا" فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر"حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا "...." [3] .
فالظاهر من النصين السابقين لسيبويه: أنه حكى مجئ "خلا" جرف جر، وذكر أن ذلك لغة لبعض العرب.
ثالثاً: أني لم أجد في كتاب سيبويه ما يفيد، أو يدل على مجئ "عدا" حرف جر، أو جر ما بعدها. ومعنى ذلك أنها عنده فعل ماض، وما بعدها منصوب دائماً. إذ لم يشر إلى استعمالها حرف جر لا تصريحاً، ولا تلويحا. وعلى ذلك فما نسبه إليه الزمخشري، وأبو حيان، وابن عقيل، وغيرهم من أنه لم يورد الجر بعد "خلا" و"عدا "

[1] – المصدر السابق : ٣٠٩/٢
[2] – المصدر السابق : ٣٤٩/٢، ٣٥٠

غير صحيح، وخطأ في النسبة، والصحيح أنه ذكر الجر بـ"خلا" وجمع بينها، وبين "حاشا" في الحرفية، دون "عدا".

وقد تبين من الرجوع إلى رأي المبرد أنه يوافق سيبويه في أن "خلا" تأتي فعلاً، وحرفاً، وأن"عدا" لا تكون إلا فعلاً.

وبالتالي فما نسبه إليه الزمخشري من أنه لم يورد الجر بهما غير صحيح، وخطأ في النسب كذلك.

وقد أصاب بعض النحويين حين نسبوا إلى سيبويه أنه لم ير حرفية "عدا" في حين أورد الجر بعد "خلا". ومن هؤلاء ابن مالك ، فقال في التسهيل :"والتزم سيبويه فعلية "عدا"، وحرفية "حاشا"([1])

وكذلك ابنه بدر الدين ابن الناظم غير أنه استدرك عليه ورود الجر بعد "عدا"، فقال: " والتزم سيبويه حرفية "حاشا"، و "فعلية "عدا"، ولم يتابع عليه، لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح النصب بعد "حاشا"، والجر بعد "عدا" فوجب أن يكونا بمنزلة "خلا".... ([2]) وأصاب أيضا في هذه النسبة كل من المرادي في شرحه على الألفية([3])والشيخ الأشموني([4])والسيوطي في الهمع ([5]).

المبحث الثاني : ما نسبه ابن يعيش إلى سيبويه

المسألة الأولى : إعراب " أي " الموصولة وبناؤها

[1] - التسهيل لابن مالك : ١٠٥

[2] - شرح الألفية لابن الناظم : ٣٠٩

[3] - توضيح المقاصد للمرادي : ٦٨٥/٢

[4] - شرح الأشموني على الألفية : ١٦٣/٢

[5] - همع الهوامع : ٢١٢/٢

قال ابن يعيش في شرح المفصل : " وأما "أ ي" فإنها تكون موصولة أيضا، تحتاج إلي كلام بعدها تتم به اسما..... ولابد من عائد في الجملة التي هي صلة له. ألا تراك تقول : جاءني أيهم قام أبوه، والعائد الهاء في "أبوه"، وتقول : لأضربن أيهم قام غلامه، و أيهم هو أحسن، فإن حذفت العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه في "الذي" بني علي الضم، نحو قولك لأضربن أيهم أحسنُ. قال الله تعالي :. " **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** " [(١)] والمعني أيهم هو أشد.... وإنما بني علي الضم علي التشبيه بـ "قبل"، و "بعد" و "يا زيد"، لأنه يكون معربا في حال، ومبنيا في حال كما تقول : جئت من قبل ومن بعد، و : يا رجلا، ثم تقول: جئت من قبل، ومن بعد إذا أردت المعرفة، ويا زيد. هذا مذهب سيبويه....." [(٢)]

والمفهوم من كلام ابن يعيش السابق أن " أي" الموصولة إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها لا تكون إلا مبنية علي الضم عند سيبويه، و أنه لا يجيز فيها غير هذا الوجه. والذي عليه النحويون أن "أي" إذا كانت علي هذه الحالة، وهي التي تكون فيها مضافة، وحذف صدر صلتها، وهو الضمير العائد نحو قولك : أكرم أيهم قائم كان فيها خلاف هل هي معربة، أو مبنية ؟ فذهب بعض النحويين كالخليل، ويونس، والأخفش، والزجاج من البصريين، ومعهم الكوفين إلي أن "أي" في هذه الحالة، وغيرها معربة،[(٣)] وتكون معربة بالحركات الثلاث رفعاً، ونصبا، وجرا.

وذهب كثير من البصريين إلي أنها في هذه الحالة مبنية، وبناؤها علي الضم([٤])واستدلوا علي ذلك بقوله تعالي:" **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** " أي: "أيهم هو أشد" علي أساس أن" أيهم" اسم الموصول بمعني "الذي" مبني علي الضم

---

(١) مريم : ٦٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٥/٣ .

(٣) التصريح على التوضيح : ١٣٦/١

[٤] - الإنصاف : ٧١٠/٢

في محل نصب مفعول به لقوله "لننزعن" و "هو أشد " جملة مكونة من مبتدأ، وخبر صلة الموصول. ومن أدلتهم أيضاً قول القائل :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم علي أيهم أفضل([1]).

ببناء " أيهم " علي الضم في محل جر.

ونسب كثير من النحويين هذا القول أيضا إلي سيبويه. كابن يعيش، وغيره.

وقد خرج أصحاب الرأي الأول الآية الكريمة علي أن " أي" فيها استفهامية، وأنها مبتدأ،وضمتها ضمة إعراب، و " أشد" خبر، غير أنهم اختلفوا في مفعول "لننزعن" **علي أقوال منها** :

١- أن المفعول محذوف. والتقدير : لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد، فالجملة محكية بقول مقدر. وذلك مذهب الخليل ([2]).

وعن مذهب الخليل يقول سيبويه:"وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم:اضرب أيهم أفضل فقال: القياس النصب،كما تقول:اضرب الذي أفضل؛لأن "أيا" في غير الجزاء،والاستفهام بمنزلة "الذي"..([3])"

ثم ذكر تخريجه للآية الكريمة،فقال :"وزعم الخليل أن " أيهم " إنما وقع في : اضرب أيهم أفضل علي أنه حكاية، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيهم أفضل..([4])"

٢- أن قوله " لننزعن" عمل في "من كل شيعة"، واكتفي الفعل بما ذكر معه، كما تقول : أكلت من كل طعام، ثم ابتدأ، فقال : أيهم أشد. ونسب ذلك للكوفيين([1]).

---

[1] – البيت من المتقارب، قاله غسان ابن وعلة : من شواهد التصريح : ١٣٥/١، والهمع : ٢٩٥/١، وشرح المفصل ١٤٧/٣، ومغني اللبيب ٧٨/١ .

[2] - التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١٦٣/٢

[3] - سيبويه : ١ / ٣٩٦ بولاق، ٢ / ٣٩٨ هارون

[4] - سيبويه : ١ / ٣٩٧ بولاق، ٢ / ٣٩٩ هارون

٣- أن مفعول " لننزعن" هو جملة "أيهم أشد"، غير أن الفعل قبلها علق عن العمل، كما علق في قوله تعالي " ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا"([٢]) وهو مذهب يونس بن حبيب، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب.

وقد ذكر سيبويه مذهب يونس في هذه المسألة، فقال : "وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله. و " اضرب " معلقة....([٣]) " .

(٤) - : وذهب بعضهم كالكسائي، والأخفش إلي أن المفعول في الآية "كل شيعة"، و "من" زائدة علي حد قولهما بجواز زيادة " من" في الإيجاب. وجملة "أيهم أشد " مستأنفة ([٤]).

وقد رد علي يونس برواية ضم " أيهم " في قول القائل :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم علي أيهم أفضل.

ولا تعلق فيه، لأن حروف الجر لا تعلق.

كما رد علي الخليل بالبيت السابق أيضا بأنه لا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار علي معمول صلته ؛ لأنه يصير التقدير علي مذهبه : فسلم علي الذي يقال فيه. كما رد علي الكسائي. والأخفش بأنه لا يستأنف ما بعد الجار([٥]).

وقد استدل من جعلوا "أي" معربة في هذه المسألة بقراءة قوله تعالي :" ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بنصب " أيهم "([١]) .

---

[١] – الإنصاف للأنباري: ٢ / ٧١١، ٧١٢

[٢] – الكهف : ١٢

[٣] - سيبويه : ١ / ٣٩٧ بولاق، ٢ / ٤٠٠ هارون

[٤] - الرضي علي الكافية : ٣ / ١٤٥

[٥] – مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي : ١ / ٨٣

موقف النحويين من مذهب سيبويه

اختلف النحويون في تعريف مذهب سيبويه في هذه المسألة، وتعيينه علي فريقين

الأول : نسب إليه بعضهم أن مذهبه فيها البناء علي الضم دون أن يشير إلي أن له رأيا آخر، مما يفهم منهم أن ذلك لازم عنده.

الثاني : ونسب إليه بعضهم أنه يجيز في "أي" أن تكون مبنية علي الضم، ويجيز فيها كذلك الإعراب.

فممن نسب إليه رأيا واحدا، وهو البناء علي الضم ابن يعيش، كما جاء في صدر المسألة. ومن هؤلاء أيضاً العكبري ذكر ذلك في إعرابه للآية الكريمة، فقال : " قوله تعالي :" أيهم أشد " يقرأ بالنصب شاذا، والعامل فيه " لننزعن "، وهي بمعني " الذي". ويقرأ بالضم، وفيه قولان : أحدهما أنه ضمة بناء، وهو مذهب سيبويه..([2])".

ومن هؤلاء أيضا المرادي في شرحه علي الألفية حين ذكر أن " أيهم أشد " في الآية مبنية علي الضم، ثم قال :" هذا مذهب سيبويه، خلافا للخليل، ويونس فإنهما لا يريان البناء.. ([3])".

وذهب إلي ذلك أيضا السيوطي في الهمع ([4]).

وممن نسب إليه جواز الأمرين البناء، والإعراب أبو حيان، ذكر ذلك في الارتشاف، فقال :"ومذهب سيبويه أنه يجوز بناء "أي" هذه علي الضم بشرط أن تكون مضافة،

---

[1] – قرأها بالنصب طلحة بين مصرف، ومعاذ بن مسلم، وزائدة عن الأعمش . البحر المحيط : ٦ / ٢٠٩

[2] – التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٢ / ١٦٣

[3] - شرح الألفية للمرادي : ١ / ٤٤٨، ٤٤٩

[4] - همع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢٩٥

وقد حذف المبتدأ الذي هو صدر جملتها، فيجيز : اضرب أيهم قائم، و : امرر بأيهم. ويجيز الإعراب..([1]) "

رأي سيبويه

وبالرجوع إلي كتاب سيبويه للوقوف علي حقيقة ما نسبه إليه كل فريق من أن البناء عنده لازم، أو جائز **وتجلية موقفه في هذه المسألة تبين لنا ما يلي :**

أولا : أجاز في " **أي** " إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها أن تكون مبنية علي الضم، ذكر ذلك بعد أن أورد رأي الخليل، ويونس، فقال :"وأري قولهم : اضرب أيهم أفضل علي أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في "خمس عشر"،وبمنزلة الفتحة في "الآن" حين قالوا : من الآن إلي غد، ففعلوا ذلك بـ " **أيهم** " حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضرب، و : اضرب من أفضل حتى يدخل "**هو**". ولا يقول : هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن... " ثم قال : " وجاز إسقاط "**هو**" في " **أيهم** "، كما كان : لا عليك، تخفيفا، ولم يجز في أخواته إلا ضعيفا..([2]) " .

ثانيا: أجاز فيها أن تكون معربة، وعدها لغة جيدة وأقر قراءة النصب للآية فقال: "وحدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرءونها : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد علي الرحمن عتيا" وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر علي أيهم أفضل. فأجراها هؤلاء مجري "الذي" إذا قلت : اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل "أيا"، و "من" منزلة " الذي " في غير الجزاء، والاستفهام ([3])" .

وقال أيضًا : " وأما الذين نصبوا فقاسوه، وقالوا : هو بمنزلة قولنا : اضرب الذي أفضل([4]) " .

---

[1] - الارتشاف لأبي حيان : ١ / ٥٣٤

[2] – سيبويه : ٢ / ٤٠٠ هارون .

[3] – سيبويه : ٢ / ٣٩٩ هارون

[4] – سيبويه : ٢ / ٤٠١ هارون

ثالثاً : أنكر علي الخليل ما ذهب إليه في تخريج وجه الضم في الآية، فقال :" وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعر، أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول :

اضرب الفاسق الخبيث. تريد : الذي يقال له الفاسق الخبيث([1]). " وأنكر علي يونس ما ذهب إليه في تخريج الآية فقال:"وأما قول يونس فلا يشبه:أشهد إنك لمنطلق..([2])" .

وإنكاره هذا عليهما لا يعني أنه لا يجيز إعراب "أيهم"، وإنما هو مبني علي التخريج الذي ذهب إليه كل منهما لغرابته، وليس علي نفي إعرابها.

ومن مجموع ما قاله سيبويه في هذه المسألة في كتابه نستطيع أن نؤكد أن مذهبه فيها هو جواز الوجهين البناء، وهو الأكثر، والإعراب، هو الأقل. وبذلك فإن ما نسبة إليه بعض النحويين كان يعيش، والعكبري، والمرادى، وغيرهم من أن مذهبه فيها هو البناء دون النظر إلي رأيه الآخر غير صحيح، وبعيد عن الصواب. وقد تنبه بعض النحويين كأبي حيان إلي ذلك، فنقل عنه جواز الوجهين، فقال في تفسيره المسمي بالبحر المحيط في تعليقه علي الآية الكريمة :" وقرأ طلحة بن مصرف، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش "أيهم" بالنصب مفعولا به لـ " ننزعن "، وهاتان القراءتان تدلان علي أن مذهب سيبوبه أنه لا يتحتم فيها البناء إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها. وقد نقل عنه تحتم البناء، وينبغي أن يكون فيه علي مذهبه البناء والإعراب...([3])" .

المسألة الثانية : تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن

---

[1] – سيبويه : ٢ / ٤٠١ هارون

[2] – سيبويه : ٢ / ٤٠١ هارون

[3] - البحر المحيط : ٦ / ٢٠٩

قال ابن يعيش: " فأما ما في أوله حرف النفي، وحروف النفي أربعة : "ما"، و"لم"، و"لن"،

و"لا". فإن كان النفي بـ "ما" نحو : ما زال، وما انفك، و : ما فتئ، و : ما برح، فمذهب سيبويه، والبصريين أنه: لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال : قائما مازال زيد، وإليه ذهب أبو زكريا يحي بن زياد الفراء..... ويجوز ذلك مع "لم"، و " لن "، و "لا". فتقول : قائما لم يزل زيد، ومنطلقا لن يبرح بكر، وخارجا لا يزال خالد.....([1]) ".

والواضح من قول ابن يعيش السابق أنه نسب إلي سيبويه أنه لا يجيز تقديم أخبار الأفعال السابقة إذا كانت منفية بـ " ما " عليها . وباستقراء ما ذكره النحويون في هذه المسألة للتحقق مما نسبه ابن يعيش إليهم، لا سيما سيبويه وجدت للعلماء فيها أربعة مذاهب.

الأول : مذهب البصريين، وهؤلاء لا يجيزون تقديم أخبار "ما زال" وأخواتها مما كان منفيا بـ "ما" عليها وحجتهم في ذلك أن "ما" للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجري مجري حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، وما كان كذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله([2]).

ولذلك لا تقول عندهم في : مازال زيد قائما، قائما ما زال زيد.أما إذا كان حرف النفي غير "ما " فيجوز التقديم، نحو : فاهما لا يزال زيد، و : جالسا لن يبرح خالد.

الثاني : مذهب الكوفيون، وهؤلاء يجيزون تقديم أخبار تلك الأفعال عليها، علي أساس أن "مازال" ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، لأن "زال" فيه معني

[1] - شرح المفصل لابن يعيش : ١١٣/٧، ١١٤

[2] - الإنصاف للأنبا ري : ١٥٩/١

النفي، و"ما" للنفي، فلما دخل النفي علي النفي صار إيجابا ([1]).وكذلك فإن "ما" عندهم ليست من حروف الصدارة([2]).

الثالث : مذهب الفراء، وهو منع تقديم أخبار تلك الأفعال عليها مطلقا ، سواء كانت منفية بـ "ما" أو بغيرها من حروف النفي([3]). فالفراء كما هو منقول عنه يعمم المنع في جميع حروف النفي.

وعلى ذلك فهو يتفق مع جمهور البصريين في منع : قائماً ما زال خالد. في حين يختلفان في : قائما لا يزال خالد. حيث يجيزه جمهور البصريين، ويمنعه الفراء.

وقد رُد على الفراء بقول القائل :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد([4])

حيث قدم معمول الخبر، وهو "خيراً" على "لا يزال" المنفية بغير "ما".

والأصل : لا يزال زيد خيراً. وتقديم معمول الخبر يشعر بجواز تقديم الخبر نفسه.

الرابع : مذهب ابن كيسان، والنحاس، وهو جواز التقديم في "مازال"، وأخواتها مما كان النفي شرطا فيها دون بقية الأفعال التي تنفي ؛ ولم يكن النفي شرطا فيها، فأجازا أن يقال : قائما مازال زيد، ولم يجيزا : قائما ما كان زيد([5]) علي أساس أن نفي "زال"، وأخواتها إيجاب.

رأي سيبويه

نسب ابن يعيش كما جاء في صدر المسألة إلى سيبويه أنه يمنع تقديم أخبار "مازال"، و "ما انفك"، و"ما فتئ "، و "ما برح".

---

[1] - التصريح علي التوضيح : ١٨٩/١

[2] - شرح الأشموني علي الألفية : ٢٣٣/١

[3] - شرح التصريح : ١٨٩/١

[4] – من الطويل، قاله المعلوط القريعي : من شواهد سيبويه ٢٢٢/٤ والجني الداني : ٢١١، وشرح الأشموني : ٢٣٤/١، ومغني اللبيب ٢٥/١

[5] - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك مع الخضري : ١/ ١١٤

وقد رجعت إلى كتاب سيبويه لأتثبت من صحة ما نسبه إليه ابن يعيش فلم أجد شيئاً من ذلك. وقد لاحظت من كلامه ما يلي :

أولاً : أنه لم يتحدث إلا عن اثنين من الأفعال التي تُسبق بـ "ما" النافية، وهما : "ما زال "، و "ما برح" ولم يذكرهما في بيان تقديم الخبر عليهما، وإنما ذكرهما في بيان تصريفهما.

قال سيبويه في كتابه :"وأما زيلت ففعلت من زايلت، وإنما زايلت بارحت ؛ لأن : مازلت أفعل : ما برحت أفعل : فإنما هي من : زلت، وزلت من الياء. ولو كانت : زيلت فيعلت لقلت في المصدر : زيلة، ولم تقل : تزييلا...([1])"

فكلام سيبويه هنا واقع علي "مازال" من حيث تصريفها، وجعلها بمعنى "برح". وليس في كلامه ما يفيد جواز تقديم خبرهما عليهما، أو منعه.

ثانياً : أنه لم يذكر شيئا عن "ما أنفك"،و"وما فتئ"

ثالثاً : أنه لم يشر إلي تقديم خبر أي فعل من أفعال هذا الباب عليه، سواء كان النفي شرطا فيه، أم لم يكن مما يؤكد أن ابن يعيش لم يكن دقيقا في نسبة ذلك الرأي إلي شيخ النحاة سيبويه.

ويبدو أن اعتناق جمهور البصريين لهذا الرأي قد غر ابن يعيش، فنسبه إلي سيبويه علي أساس أنه أحد أئمتهم دون أن يرجع إلي كتابه.

رابعاً : أن سيبويه قد ذكر في كتابه قول القائل :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

دون أن يشير إلى تقديم معمول خبر "مازال" عليها، وإنما ذكره في حديثه عن إلغاء "إن" الزائدة إذا دخلت عليها "ما" المصدرية. **قال سيبويه** : " وقد تُلغى "إن " مع "ما" إذا كانت اسماً وكانت حينا. وقال الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد ([2])"

---

[1] – الكتاب لسيبويه : ٣٦٧/٤ هارون، ٣٧٢/٢ بولاق .

[2] - سيبويه : ٢٢٢/٤ هارون .

وعلى ذلك فما نسبه ابن يعيش إلى سيبويه من أنه يمنع تقديم خبر " مازال"، وأخواتها عليها مما كان النفي شرطاً فيه غير صحيح. والصحيح أنه لم يمنع ذلك ولم يجزه مما يؤكد أنه ليس له رأي واضح في هذه المسألة.

المسألة الثالثة : مجئ "من" لابتداء الزمان

قال ابن يعيش :"ولا تكون "من" عند سيبويه إلا في المكان، وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية، وإليه يذهب ابن درستويه، وغيره من البصريين.....([1])"

ينسب ابن يعيش في كلامه السابق إلي سيبويه أن حرف الجر "من" لا يكون عنده إلا لابتداء المكان.

والنحويون مختلفون في هذه المسألة، حيث يري جمهور البصريين أن "من" إنما تكون لابتداء المكان فحسب، نحو قوله تعالي :" **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ**...([2])" وحجتهم في ذلك أن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان ؛ لأنها وضعت لتدل علي ابتداء الغاية في المكان، كما وضعت "مذ" لتدل علي ابتداء الغاية في الزمان([3]).

وذهب الكوفيون، وبعض من البصريين كالأخفش، والمبرد، وابن درستويه، وبعض المتأخرين إلي جواز أن تأتي "من" لابتداء الغاية في الزمان([4]). ولهم في ذلك أدلة منها قوله تعالي :" **لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**([5])"

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٠، ١١

[2] - الإسراء : ١

[3] - الإنصاف : ١/٢٣٧

[4] - مغني اللبيب : ١/٣١٨

[5] - التوبة : ١٠٨

قال الأخفش في تعليقه علي الآية الكريمة السابقة :" يريد : منذ أول يوم.لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كنا. يريد : منذ.....([1])" ومن أدلتهم أيضا قول القائل :

تُخُيِّرْنَ من أزمانِ يوْمِ حَليمَةٍ إلى اليوْم قد جُرِّبْنَ كلّ التّجارِبِ ([2]).

وقول الآخر :

أتعرف أم لا رسم دار معطلا من العام تلقاه ومن عام أو لا ([3]) .

فقد دلت "من" في الشواهد السابقة علي ابتداء الغاية في الزمان عند الكوفيين، ومن وافقهم.

قال ابن مالك مؤيدا مذهب الكوفيين :" ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه، فبعض النحويين منعه، وبعض أجازه. وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب.....([4]) .

وقال أبو حيان :"ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها....([5])" وجعلها بعضهم لابتداء الغاية في المكان كثيرة، وفي الزمان قليلة. قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : " تجئ "من" للتبعيض، ولبيان الجنس ولابتداء الغاية في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلا([6])" . **وقد رد البصريون ما استدل به الكوفيون، ومن وافقهم من وجهين :**

---

[1] - معاني القرآن للأخفش : ٣٦٥/١

[2] - من الطويل، قاله : النابغة الذبياني : ديوانه : ٦

[3] – من الطويل . قاله : القحيف العقيلي

من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٦/١، والخزانة : ٣٤١/٢، ونوادر أبي زيد : ٢٠٨

[4] – شرح التسهيل : ٣/٣

[5] - الارتشاف : ٤٤١/١

[6] - شرح ابن عقيل على الألفية مع الخضري : ٢٢٩/١

أحدهما : أن في الكلام مضافا محذوفا، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأخذ حكمه الإعرابي، كما قالوا في قوله تعالى " **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ** " إن التقدير : من تأسيس أول يوم ([1]).

الثاني : أنهم حملوا ما لم يستطيعوا تأويله علي الشذوذ([2]).

موقف ابن يعيش

ليس لابن يعيش رأي اعتمد عليه في هذه المسألة سوي أنه ذكر مذهب الفريقين المانعين والمجيزين، فقال : "وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، وهو رأي أبي العباس المبرد، وابن درستويه من أصحابنا كـ "مذ" و"منذ"،واحتجوا بقوله تعالي:" **لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**". وبقول القائل :

لمِنْ الدِّيار بِقُنَّة الحِجْر... أقْوينَ من حجَج ومِنْ دهْرِ ([3]).

ومن لا يري استعمالها في الزمان يتأول الآية بأن ثم مضافا محذوفا، تقديره : من تأسيس أو ل يوم، ومن مر حجج، ومر دهر([4]) "

رأي سيبويه

لقد رجعت إلي كتاب سيبويه لأتثبت من صحة ما نسبه إليه ابن يعيش من أن "من" عنده لا تكون إلا لابتداء المكان فحسب، ولا تكون للزمان. وقد وجدت سيبويه يجيز فيها الوجهين : ابتداء المكان، وابتداء الزمان. فعن إفادتها المكان قال : " وأما" من " فتكون لابتداء الغاية في الأماكن. وذلك قولك: من مكان كذا، وكذا إلي مكان كذا، وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلي فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن

---

[1] - الإنصاف : ٣٧٢/١

[2] - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٨/١

[3] – من الكامل، قاله زهير بن أبي سلمي من مطلع قصيدة له . ديوانه : ٥٨٦
من شواهد الإنصاف : ٣٧١/١، ومغني اللبيب ٣٣٥/١، والتصريح : ١٧/٢، و الأشموني : ٢٢٩/٢

[4] - ابن يعيش : ١١/٨

بمنزلتها... ([1])" وعن إفادتها ابتداء الغاية في الزمان قال في باب "كان" : ومن ذلك قول العرب :

من لد شولا فإلي إتلائها([2]).

نصب؛ لأنه أراد زمانا، والشول لا يكون زمانا، ولا مكانا، فيجوز فيه الجر، كقولك : من لد صلاة العصر إلي وقت كذا. وكقولك : من لد الحائط إلي مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول علي شئ يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، ولم يحسن إلا ذا، كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد "إن " حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملا في الأسماء، فكذلك هذا. كأنك قلت من لد أن كانت شولا فإلي إتلائها...([3])" . فهذان نصان صريحان من سيبويه يجيز فيهما أن تكون "من" لابتداء الغاية في المكان، ولابتداء الغاية في الزمان كذلك. وعلي ذلك يكون ما نسبه إليه ابن يعيش من أنها تأتي للمكان فقط غير صحيح، وبعيد عن الحقيقة.لكن الواضح أن ابن يعيش لم يهتد إلي الرأي الثاني ؛ لأن سيبويه قد ذكره في باب "كان" ولم يذكره في باب حروف الجر.

المسألة الرابعة : التعجب مما يكون علي وزن "أفعل"

قال ابن يعيش في شرح المفصل :"وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب علي **ضربين:–**

أحدهما: ما زاد، وسواء كانت الزيادة علي الثلاثة أصلا أو غير أصل والآخر : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب ؛ لأن فعلها زائد على الثلاثة أصلاً أو غير أصل، فلو زدت عليه همزة التعدي لخرج عن بناء أفعل، وقد قالوا : ما أعطاه الدرهم، وأولاه

---

[1] - سيبويه : ٣٠٧/٢ بولاق، ٢٢٤/٤ هارون

[2] - رجز لا يعلم قائله، قيل في وصف إبل . والشول جمع شائل، أو شائلة، وهي الناقة التي جفت ضروعها، و الإتلاء : التي يتلوها ولدها بعد الوضع .

[3] – سيبويه : ١٣٤/١ بولاق، ٢٦٤/١، ٢٦٥ هارون

للخير. فهذا، ونحوه مقصور علي السماع عند سيبويه، لا يجيز منه إلا ما تكلمت به العرب. فالتعجب من "فعل" قياس مطرد، ومن "أفعل" مسموع، لا يجاوز ما ورد عن العرب.....([1])"

والواضح من كلام ابن يعيش السابق أن سيبويه يري: أن صوغ أسلوب التعجب مما كان علي وزن "أفعل" نحو أعطي، وأظلم غير قياسي، وأن ذلك سماعي لا يتجاوز ما تكلمت به العرب.

ولبيان أقوال النحاة في هذه المسألة نقول : إن من شروط صوغ أسلوب التعجب عند النحاة أن يكون الفعل ثلاثيا، فلا يبني مما زاد علي ثلاثة مباشرة نحو : ضارب، ودحرج، وانطلق، واستخرج إلا ما كان علي وزن "أفعل" **فقد اختلف النحويون في بناء فعلي التعجب منه علي ثلاثة مذاهب** :

أحدها : أنه لا يجوز بناء أسلوب التعجب مما كان علي وزن "أفعل" مطلقا ؛لأنه غير ثلاثي.

وما ورد غير ذلك فهو شاذ.وذلك مذهب بعض النحويين كالأخفش، والمبرد، والمازني، وابن السراج والفارسي، وغيرهم([2]).

يقول ابن السراج في الأصول :" وإنما جاء هذا الفعل علي "أفعل" نحو : أحسن،وأجمل ؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولا من بنات الثلاثة فقط، نحو : ضرب، وعلم، و : مكث لا يجوز غير ذلك...([3])" ثم قال:" فإن قال قائل: فقد قالوا: ما أعطاه، وهو من أعطي يعطي، وما أولاه بالخير قيل: هذا علي حذف الزوائد، لان الأصل: عطا يعطو إذا تناول، وأعطي غيره إذا ناوله، وكذلك: ولي، وأولي غيره...([4])"

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧

[2] - توضيح المقاصد للمرادي : ٨٩٤/٢ : والارتشاف : ٤٢/٣

[3] – الأصول لابن السراج : ٩٩/١

[4] – الأصول :١/ ٩٩، ١٠٠

وقال أيضا :" وأعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب علي ضربين : الضرب الأول : الأفعال المشتقة من الألوان، والعيوب. الضرب الآخر : ما زاد من الفعل علي ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة علي الثلاثة أصلا، أو غير أصل([1])."

الثاني : جواز صوغ أسلوب التعجب مما كان على وزن "أفعل" قياسا مطلقا، وهو اختيار ابن مالك، وبعض المحققين ونسب ذلك لسيبويه([2]).

الثالث : التفصيل، وهو إن كانت همزة "أفعل" للنقل نحو : أعطي لم يجز، وإن كانت لغير النقل نحو : أظلم جاز. واختار ذلك ابن عصفور، وصححه، فقال : وإن كان علي وزن "أفعل" ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه، وما أصوبه، وما أنتنه " وما ظله، وما أظله..... وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب عليه إلا أن يشذ من ذلك شئ فيحفظ، ولا يقاس عليه...([3])" .

موقف النحويين من سيبويه.

اختلف النحويون في تحديد مذهب سيبويه علي قولين.

الأول : نسب إليه أن بناء أسلوب التعجب مما كان علي وزن "أفعل" غير قياسي عنده، ولا يزاد عما سمع ومن هؤلاء ابن يعيش الذي ذهب إلي ما ذهب إليه المانعون فقال " ولا يكون هذا الفعل إلا من الأفعال الثلاثية نحو : ضرب، وعلم، وظرف. فإذا تعجبت منها قلت : ما أضربه، وما أعلمه وما أظرفه لا يكون الفعل إلا من الثلاثة...". ثم قال : وجملة الأمر أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب علي ضربين. أحدهما : ما زاد، وسواء كانت الزيادة علي الثلاثة أصلا أو غير أصل. والآخر الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب....([4])"ثم ذكر مذهب سيبويه الذي جاء في

---

[1] – الأصول : ١٠٢/١

[2] – شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٨٧/١

[3] – المقرب لابن عصفور : ٧٨

[4] – شرح المفصل لابن يعيش :١٤٥/٧

صدر المسألة، وابن يعيش في كلامه السابق ناقل من الأصول لابن السراج مع تصرف بسيط.

الثاني : نسب بعضهم إلي سيبويه أنه يجيز هذه المسألة قياسا، ومن هؤلاء :

١- ابن مالك في شرح الكافية الشافية، فقال : ومذهب سيبويه فيما كان علي "أفعل" قبل التعجب كـ "أعطي" أن يجري مجري الثلاثي في بناء فعلي التعجب منه قياسا..([1])

٢- العلامة الرضي ذكر ذلك في شرح كافية ابن الحاجب فقال : ويبني أيضا من باب "أفعل إفعالا" قياسا عند سيبويه، سماعا عند غيره، نحو : ما أعطاه للمعروف، و: ما أبغضني له...([2])

وهكذا تحصل من نظرة العلماء إلي مذهب سيبويه رأيان : الأول ينسب إليه عدم القياس، والآخر ينسب إليه الجواز مع القياس. والسؤال ماذا عن رأي سيبويه في هذه المسألة من خلال ما ذكره في كتابه ؟

رأي سيبويه

وبالرجوع إلي ما قاله سيبويه في كتابه عن هذه المسألة رأيت غير ما نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل، وما ذكر أنه مذهبه. ففي باب : هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجري الفعل،ولم يتمكن تمكنه. قال سيبويه " وذلك قولك : ما أحسن عبد الله.....وبناؤه أبدا من "فَعَل" و"فَعِل" و "فَعُل" و"أفعل" هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل، نحو "لات"، و"ما"، وإن كان من "حسن"، و"كرم"،و"أعطي".....([3])

ويفهم من قول سيبويه السابق أمور :

---

[1] - شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٨٧/١

[2] - شرح الكافية للرضي : ٢٣٠/٤

[3] - سيبويه : ٧٣،٧٢/١ هارون

أولها : أنه ذكر أوزان الأفعال التي يبني منها فعلا التعجب، وهي "فَعل" بفتح العين، وكسرها، وضمها و"أفعل" الزائد علي ثلاثة أحرف.

الثاني : أنه لم يشر في كلامه إلي أن بناء أسلوبي التعجب مما كان علي وزن "أفعل" مجاله السماع لا بالتصريح، ولا بالتلميح.

الثالث : أن استعماله كلمه "أبدا" في قوله السابق يفهم منه الجواز المطلق، ومساواة "أفعل" الزائد علي ثلاثة أحرف بـ "فعل" الثلاثي. وكذلك لا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى، ولغيرها كأغفى.

وعلي ذلك فسيبويه براء مما نسبه إليه ابن يعيش خطأ في شرح المفصل.

وقد شرح ابن مالك مذهب سيبويه في هذه المسألة، ورجحه بقوله :" ومذهب سيبويه فيما كان علي "أفعل" قبل التعجب كأعطى أن يجري مجري الثلاثي في بناء فعلي التعجب منه قياسا. وإنما خصه من أبنية المزيد فيه لشبهه بالثلاثي لفظا، ولكثرة موافقته له في المعني. أما شبهه به لفظا فلأن مضارعه، واسم فاعله، وزمانه، ومكانه في عدة الحروف، والحركات، وسكون الثاني كمضارع الثلاثي. وأما الموافقة في المعني فكثيرة. فمن توافق "فَعَل" و"أفعل" سري، وأسري. و"طلع" و"أطلع" . أي : شرف..... ومن توافق "فَعِل" و"أفعل" غطش الليل، وأغطش : ظلم..... ومن توافق "فَعُل" و"أفعل" خلُق الثوبُ، وأخلق.أي صار خلقا..([1])".

ثم قال :" فلكون "أفعل" مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظا، وموافقته معني أجراه سيبويه مجراه في اطراد بناء فعلي التعجب منه.....([2])" .

المبحث الثالث : ما نسبه ابن عصفور إلى سيبويه

المسألة الأولي : الخلاف في ترتيب المعارف

[1] – شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٨٧/١، ٤٨٨

[2] – شرح الكافية الشافية : ٤٨٨/١

قال ابن عصفور :" وأعرف هذه المعارف : المضمر، ثم العلم، ثم للمشار إليه، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلي واحد من هذه المعارف. هذا مذهب سيبويه رحمه الله.....الخ([1]) "

وقد اختلف النحويون في تحديد المعارف، كما اختلفوا في التفاوت بينها.

فالمشهور عند النحويين أن المعارف خمسة، هي : العلم، والضمير، وأسماء الإشارة، والمعرف بالألف واللام، والمضاف إلي واحد مما سبق([2]).

وزاد بعضهم نوعين آخرين هما : الاسم الموصول والنداء([3]).

وفي حدوث تفاوت بين المعارف مذهبان :-

أحدهما: مذهب المتقدمين والمتأخرين، وهو أن المعارف متفاوتة.

والآخر :مذهب ابن حزم، وهو أن المعارف كلها متساوية ؛لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا([4]) .

وعلي مذهب المتقدمين،والمتأخرين اختلف في أي المعارف أعلي، وأعرف ؟.

فذهب بعضهم إلي أن الضمير هو أعلاها، وأعرفها ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، وأنه لا يحتاج إلي وصف كغيره من المعارف، ونسب ذلك إلي سيبويه والجمهور([5]).

وذهب بعضهم إلي أن العلم هو أعرف المعارف. ونسب ذلك إلي أبي سعيد السيرافي([6]).

وقيل إن الاسم المبهم هو أعرف المعارف، ونسب ذلك بعضهم إلي الفراء ([7]) ونسبه بعضهم إلي أبي بكر ابن السراج([1]).

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٣٨/٢ تحقيق فواز الشعار

[2] – انظر الارتشاف لأبي حيان : ٤٦٠/١ تحقيق د / مصطفي النحاس .

[3] – المصدر السابق : ٤٦٠/١

[4] – همع الهوامع : ١٨٧/١

[5] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ٧٠٧/٢ –٧٠٨

[6] – شرح الجمل لابن عصفور : ٢٣٨/٢

[7] – انظر الإنصاف : ٧٠٨/٢، والهمع : ١٨٨/١

وذكر أبو حيان أن بعضهم يري أن المعرف بأل هو الأعرف، على أساس أنه وضع لتعريف أداة، وغيره لم توضع له أداة ([2]).

ونشب خلاف بين البصريين والكوفيين في أيهما أعرف : الاسم المبهم أم العلم ؟ فجعل البصريون العلم أعرف من الاسم المبهم ([3]) ؛لأن الأصل فيه أن يوضع علي شئ لا يقع علي غيره من نوعه.

وجعل الكوفيون المبهم أعرف من العلم ؛ لأنه يعرف بالعين، والقلب، والعلم يعرف بالقلب وحده. وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد، وأن العلم يقبل التنكير كقولك : مررت بزيد الظريف، وزيد أخر،والمبهم لا يقبل التنكير([4]).

وجعل بعض النحويين كأبي حيان العلم أعرف المعارف بدعوى أنه جزئي وضعا، واستعمالا، وباقي المعارف كليات وضعا، جزئيات استعمالا([5]).

قال السيوطي : "ولم يذهب أحد غلي أن المضاف أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرف....([6]) " .

وقال أبو حيان : والمضاف في رتبة ما أضيف إليه إن كانت الإضافة محضة إلا المضاف إلي المضمر فإنه في رتبة العلم....([7])"

موقف ابن عصفور

---

[1] – الارتشاف : ٤٦٠/١

[2] – يقصد بالمبهم أسماء الإشارة

[3] – انظر الإنصاف : ٧٠٨/٢، وابن يعيش : ٥٦/٣

[4] – الارتشاف : ٤٦٠/١

[5] – همع الهوامع : ١٨٨/١

[6] – الارتشاف : ٤٥٩/١

[7] – الارتشاف : ٤٦٠/١

أعلن ابن عصفور عن رأيه في ترتيب المعارف، فذكر أن أعرفها هو الضمير، ثم العلم، ثم المشار إليه ثم المعرف بالألف واللام، ثم المضاف إلي واحد من المعارف الأربعة السابقة.

ذكر ذلك في كتابه : شرح جمل الزجاجي، وادعي أن ذلك مذهب سيبويه، حيث قال : "هذا مذهب سيبويه رحمه الله ".

وذكر هذا الترتيب أيضا في المقرب، فقال :" وأعرف هذه الأصناف المضمرات، ثم الأعلام، ثم المشارات، ثم ما عرف بالألف واللام،والمضاف...([1])" .

والمفهوم مما قاله ابن عصفور أمران. أحدهما : أنه يجعل الضمير هو أعرف المعارف، والآخر : أنه ينسب ذلك إلي سيبويه، ويري أنه مذهبه.

رأي سيبويه

بالرجوع إلي ما قاله سيبويه في بيان ترتيب المعارف،وأعرفها ألفيته يرتبها علي غير ما ذهب إليه ابن عصفور، ونسبه إليه، حيث رتب سيبويه المعارف بادئا بالعلم، فالمضاف إلي معرفة، فالمعرف بالألف واللام، فالأسماء المبهمة، فالإضمار.

يقول سيبويه: " فالمعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلي المعرفة إذا لم ترد معني التنوين، والألف واللام،والأسماء المبهمة، والإضمار..([2]) ثم شرع بذكر سبب تعريف كل نوع فقال عن الأعلام : وإنما صار معرف؛ لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه، دون سائر أمته([3]) وفي سبب تعريف الإضافة قال: وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها ؛ لأن الكاف يراد بها الشئ بعينه دون سائر أمته"، وفي سبب تعريف المعرف بأل قال:"وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشئ بعينه دون سائر أمته. وقال في سبب تعريف المبهمات: "وإنما صارت معرفة ؛لأنها صارت أسماء إشارة إلي الشئ دون سائر أمته". وقال في سبب تعريف الإضمار: "وإنما صار

[1] – المقرب لابن عصفور : ٢٤٣، ٢٤٤ تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري

[2] – الكتاب لسيبويه : ٢١٩/١ بولاق، ٥/٢ هارون

[3] – الكتاب : ٢٢٠/١ بولاق، ٥/٢ هارون

الإضمار معرفة ؛ لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعني، أو ما تعني، وأنك تريد شيئا بعينه..([1])" .

ويفهم من قول سيبويه السابق جملة أمور:

أولها : أن بدأه تقسيم المعارف بالعلم يعني أنه جعله أعرفها. وعلي ذلك فمرتبته في القوة قبل الضمير

ثانيها : أنه لم يذكر أن الضمير أعر ف المعارف ـ كما نسب إليه ذلك ابن عصفور ـ ولم يشر إلي ذلك لا تصريحا، ولا تلميحا. فمن أين أتي لابن عصفور ذلك ؟

ثالثها : أن لسيبويه أسلوبه الخاص، وهذا الأسلوب مبني علي الإيجاز،وعدم الإطالة، ولذلك فهو حين يذكر هذه الأنواع، فإنما يقصد منها الترتيب.

رابعها : وعلي فرض أن سيبويه لم يقصد الترتيب، وأن الواو في كلامه لمطلق الجمع، فكيف حكم بأن الضمير عنده هو أعرف المعارف ؟ وما دليله علي ذلك ؟

وبهذا يتبين ـ دون ريب ـ أن ما نسبه ابن عصفور إلي سيبويه من أن الضمير عنده هو أعرف المعارف غير صحيح، و مجانب للصواب. ومن العجيب في هذه المسألة أن نسبة الرأي الخطأ لم تكن لسيبويه وحده، وإنما كانت كذلك لابن السراج. فقد نسب إليه صاحب الإنصاف أنه يري أن أعرف المعارف هو الاسم المبهم، فقال" وذهب أبو بكر بن السراج إلي أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلي أحد هذه المعارف....([2])" .

وحين رجعت إلي ما قاله ابن السراج في كتابه : الأصول في النحو وجدته يخالف ما نسب إليه.

---

[1] – الكتاب : ٢٢٠/١ بولاق، ٦/٢ هارون .

[2] – الإنصاف : ٧٠٨/٢، وانظر الارتشاف : ٤٥٩/١، ٤٦٠ .

ويذهب ما ذهب إليه سيبويه في ترتيب المعارف، فيقول : " وأقسام المعارف خمسة. العلم الخاص، والمضاف إلي المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار..([1])"

فالواضح من كلام ابن السراج أنه رتب المعارف علي طريقة سيبويه، ولم يشر إلي إن الأسماء المبهمة أعرف المعارف .كما زعم من نسب إليه ذلك ـ لا من قريب، ولا من بعيد.

المسألة الثانية : الوقف علي المقصور المنصوب.

قال ابن عصفور : ومنهم من ذهب إلي أن الألف في حال الرفع والخفض ألف الأصل.وفي حال النصب تبدل من التنوين، وهو مذهب سيبويه...([2])"

ولتوضيح هذه المسألة نقول : الاسم المقصور إما أن يكون منونا، أو غير منون، فإن كان غير منون وقف عليه بالألف، وهذه الألف الموجودة في الموقف هي التي كانت في الوصل، مثل : حضرت الصغرى، وسافرت ليلي، وقابلت الفتي، وقد تحذف هذه الألف في ضرورة الشعر، كقول القائل :

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل([3]).

يريد : ابن المعلي، وهذا لا خلاف فيه بين النحويين([4]) .أما إذا كان المقصور منونا فإن ألفه تحذف في حال الوصل؛ لالتقائها ساكنة مع التنوين، فإذا ما وقف عليه وقف

---

[1] – الأصول لابن السراج : ٣١/٢، ٣٢ تحقيق عبد الحسين الفتلي

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٦/٣

[3] – من الرمل، قاله : لبيد بن ربيعة رضي الله عنه . ديوانه : ١٩٩

[4] – الارتشاف : ٣٩٣/١

بالألف رفعا، ونصبا، وجرا. فيقال : هذه عصا، وأمسكت عصا،وتوكأت علي عصا.وهذا أيضا لا خلاف فيه بين النحويين([1]).

لكن النحويين اختلفوا في حقيقة هذه الألف، هل هي بدل من لام الكلمة ؟ أو هي بدل من التنوين ؟

وجاء هذا الاختلاف علي عدة أقوال :

أحدها : أن هذه الألف بدل من التنوين في جميع الأحوال، رفعا، ونصبا، وجراً ؛ لأن التنوين في حال النصب لوقوعه بعد فتحة، وهذه العلة موجودة في المقصور في كل أحواله من الرفع، والنصب والجر بل إن قلبه في المقصور أولي ؛ لأن الفتحة فيه أصلية، وليست عارضة. بخلاف الفتحة في نحو قولهم : زيدا، فإنها إعرابية عارضة. ونسب هذا الرأي للمازني، والفراء، ونسب كذلك للأخفش([2]).

وضعف هذا الرأي بما ورد عن العرب من قولهم : هذا فتي بالإمالة، فلو كانت الألف بدلا من التنوين ما ساغت إمالتها([3]).

الثاني : أن هذه الألف إنما هي بدل من لام الكلمة في حالتي الرفع والجر فقط، أما في حال النصب، فهي بدل من التنوين، وحجتهم في ذلك إجراء المعتل مجري الصحيح، فكما أنه يحذف التنوين في الوقف علي "زيد" في حال الرفع، والجر، فكذلك يفعل بالمقصور، مثل "رحي"، وكما يبدل التنوين ألفاً في حال النصب في مثل "زيد" فكذلك يفعل في مثل "رحي"، ونسب ذلك إلى أبي علي الفارسي([4]).وإلي سيبويه، وقيل هو رأي الجمهور ([5]).

---

[1] – ابن يعيش : ٧٦/٩

[2] – الارتشاف : ٤٩٢/١

[3] – شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٩، وهمع الهوامع : ٣٨٧/٣

[4] – انظر ابن يعيش : ٧٧/٩

[5] – المرادي علي الألفية ١٤٧١/٣

الثالث : أن هذه الألف هي لام الكلمة في حال الرفع. والنصب، والجر، وأنها كانت محذوفة لعلة، وهي التقاؤها ساكنة مع التنوين، فلما حذف التنوين للوقف زالت تلك العلة الموجبة للحذف، فعادت الألف، وهذا الرأي مروي عن أبي عمرو،والكسائي، والكوفيين.وإليه ذهب ابن كيسان،والسيرافي([1])

واختاره ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقال :" ويقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفا

والاعتداد بها رويا، وبدل التنوين غير صالح لذلك....وبه أقول... ([2])"

[1] – شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢٨٤/٢

[2] – شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٢٥/٢، ٣٢٦

موقف ابن عصفور

ذكر ابن عصفور الأقوال الثلاثة، فقال: " إذا وقفت بالألف علي المنون فإن في تلك الألف خلافاً، **فمنهم من ذهب إلي**: أن الألف عوض عن التنوين في الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب، أو خفض، وهو مذهب المازني...([1])" .

وقال عن الرأي الثاني :" ومنهم من ذهب إلي أن الألف في حال الرفع والخفض ألف الأصل، وفي حال النصب تبدل من التنوين، وهو مذهب سيبويه....([2])"

وقال عن الرأي الثالث :" ومنهم من ذهب إلي أن الألف التي في آخر "رحي" إذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل، هو مذهب الكسائي...([3])".

ثم اختار مذهب سيبويه فقال : " والصحيح ما ذهب إليه سيبويه([4]) " .

والواضح من قول ابن عصفور السابق أنه ينسب إلي سيبويه القول الثاني الذي يجعل الألف في المقصور المنون عند الوقف لام الكلمة في حالتي الرفع، والجر، ويجعله بدلا من التنوين في حال النَّصب.

ذكر ذلك في كتابه: شرح الجمل، وفي كتابه: الممتع، فقال أيضا عن هذا الرأي:"وهو مذهب سيبويه([5]).

رأي سيبويه

وحين رجعت إلي رأي سيبويه، لأتبين حقيقة ما نسبه إليه ابن عصفور، وجدت غير ما نُسب إليه. حيث إن سيبويه يري أن ألف المقصور المنون عند الوقف هي لام الكلمة في جميع الأحوال رفعا،ونصبا، وجرا، وإليك ما قاله سيبويه في كتابه. قال :" وأما الألفات التي تذهب في الوصل، فإنها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة، والألف

---

[1] – شرح الجمل لابن عصفور : ٦/٣

[2] – السابق : ٦/٣

[3] – السابق : ٦/٣

[4] – السابق : ٦/٣

[5] – الممتع لابن عصفور : ٤٠٧/١ تحقيق د / فخر الدين قباوة . بيروت

أخف عليهم ألا تراهم يفرون إلي الألف من الياء، والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة،وفروا إليها في قولهم : قد رُضَا، و: نُها قال الشاعر، زيد الخيل :

أفي كل عام مأتم تبعثونه علي محمر ثوبتموه وما رُضا([1]).

وقال طفيل الغنوي :

إن العوي إذا أنها لم يعتب([2]).

ويقولون في : فخذ : فخذ، وفي : عضد : عضد، ولا يقولون في جمل : جمل. ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف، فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر، فيشبهها بالياء ؛ لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين قال الشاعر حيث اضطر، وهو لبيد :

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل.

يريد : المعلي.....([3])"

فالواضح من كلام سيبويه السابق: أنه لم يقل شيئا مما نسبه إليه ابن عصفور، وأن الألف التي تثبت في الوقت علي المقصور المنون هي التي كانت محذوفة في الأصل، وأنه ردت في الرفع والجر، والنصب لزوال التنوين ؛ لأن الألف أخف كما قال سيبويه، وبهذا يكون ابن عصفور قد نسب إليه خطأ قولا لم يقله، ورأيا لم يثبت عنه. وقد شرح الأعلم قول سيبويه، فقال في النكت :" ومعني قول سيبويه :" الألفات التي تذهب في الوصل لا تحذف في الوقف ". يريد ألف "عصا"،و"رحي"، وما أشبه ذلك يحذف في الوصل،

---

[1] – من الطويل . والمأتم : النساء يجتمعن في الخير والشر .وأراد به هنا الشر . والمحمر : الفرس الهجين . وثوبتموه . جعلتموه لنا ثوابا . أي : جزاء . ورضا بالبناء للمجهول بمعني : رضي وفيه قلبت الياء ألفا . وهي لغة طئ يكرهون مجئ الياء متحركة بعد كسرة . من شواهد : الخزانة : ٤٤٦/٢، وابن يعيش ٧٦/٩ .

[2] – عجز بيت من الكامل، وليس في ديوان طفيل . انظر ابن يعيش : ٧٦/٩

والشاهد في "نهي" بالبناء للمجهول .. حيث قلبت الياء ألفا بعد فتح ما قبلها . وهي لغة طئ .

[3] – الكتاب لسيبويه : ٢٩٠/٢، ٢٩١ بولاق، ١٨٧/٤، ١٨٨ هارون.

لاجتماع الساكنين : التنوين والألف، فإذا وقفت ذهب التنوين، فعادت الألف. وهذا الموضع يدل أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الحذف....([1])"

فهذا تفسير صريح من الأعلم لمذهب سيبويه في هذه المسألة يبطل ما نسبه إليه ابن عصفور.

وقال الرضي أيضاً عن صحة كلام سيبويه، وبطلان ما نسب إليه :" ولا يعطي كلام سيبويه ما نسب إليه، لا تصريحا، ولا تلويحا. وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة... ([2])"

وقد نسب إلي سيبويه . غير ابن عصفور . ذلك الرأي أيضا بعض النحويين، منهم ابن يعيش في شرحه علي المفصل، فقال :" وقد اختلفوا في هذه الألف، فذهب سيبويه إلي أنه في حال الرفع والجر لام الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين.....([3])"

والأولي في تقديري ما ذهب إليه سيبويه في كتابه من كون هذه الألف لام الكلمة في الأحوال الثلاثة.

وقد استدل السيرافي لصحة مذهب سيبويه بثلاثة أمور :

أحدها : مجيؤها رويا في النصب، كما في قول القائل :

ورب ضيف طرق الحي سري صادف زادا وحديثا ما اشتهي
إن الحديث جانب من القري([4])

ولا يجوز ذلك في المبدلة من التنوين، كما جاء في علم القوافي.

---

[1] – النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم : ١١١١/٢، ١١١٢ .

[2] - شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢٣٨/٢ تحقيق محمد محي الدين وزميليه .

[3] - شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/٩

[4] - رجز قاله : الشماخ بن ضرار الغطفاني في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب . والشاهد أن ألف المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويا،وليست مبدلة من التنوين في الوقت ؛ لأن: المبدلة من التنوين لا تكون رويا في النصب .

الثاني : أنها تمال في حال النصب، كقوله تعالي " **وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**([1]) " بإمالة الألف في " مصلي "([2]) ، وإمالة ألف التنوين قليلة.

الثالث : أنها تكتب ياء،وألف التنوين تكتب ألفا([3]). وحيال هذه الحجج والبراهين لا يسعنا إلا إن نقول أن ما نسبه ابن عصفور، وغيره إلي سيبويه من أن ألف المقصور في حال الرفع، والجر عند الوقف هي لام الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين خطأ محض،والصحيح أنه يري أنها لام الكلمة في الأحوال كلها.

والله اعلم

****

[1] – البقرة من الآية : ١٢٥

[2] – قرأها بالإمالة : حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش . انظر " إتحاف فضلاء البشر : ١٩٢

[3] – انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢٨٤/٢

المبحث الرابع : ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه

المسألة الأولي : إلحاق نون الوقاية بـ "لدن"

قال ابن مالك في شرح التسهيل :" ولحاق النون مع "لدن" أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات. وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع " من لدني "عذرا"([1]) بتخفيف النون، وضم الدال..([2])" .

وابن مالك في كلامه السابق ينسب إلي سيبويه أمرين:

الأول : أن حذف نون الوقاية من "لدن" مخصوص بالضرورة الشعرية عنده.

الثاني : أنه يرد عليه بأن هذا الحذف جائز في سعة الكلام، ويستدل علي ذلك بقراءة من قرأ قوله تعالي :" قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا " بتخفيف نون "لدن" وأصل هذه المسألة أن "لدن" اسم من الأسماء التي تلحقها نون الوقاية عند إضافتها إلي ياء المتكلم كما جاء في قوله تعالي:" قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا " بتشديد نون "لدني"([3]) وذلك لأن دخول ياء المتكلم يقتضي كسر ما قبلها، فكرهوا اتصال ياء المتكلم بـ"لدن" وما شابهما مما هو مبني علي السكون نحو "قد"،و"قط"، فتكسر أواخرها لها، فتلتبس بما هو مبني علي حركة، أو بما هو معرب من الأسماء التي علي حرفين من نحو "**يد**" و"**هن**" فجاء وبالنون حراسة لسكون هذه الكلمات، وإيثارا لبقاء سكونها، لئلا يقعوا في باب لبس، فقالوا : لدني، وقدني، وقطني([4])، ويجوز أن تحذف هذه النون من "لدن" وهذا ما جعل النحويين يختلفون في درجة هذا الحذف، فذهب بعضهم إلي جواز الذكر، والحذف علي السواء دون ترجيح أحدهما على الآخر. قال ابن الحاجب في كافيته :" ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عريا عن نون

---

[1] - الكهف : ٧٦ وقرأ بالتخفيف نافع انظر : البحر المحيط : ١٥١/٦، والإتحاف : ٣٧٠

[2] - شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٢/١

[3] - قرأها الجمهور بالتشديد . انظر البحر المحيط ١٥١/٦ والإتحاف : ٣٧٠

[4] - شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٤/٣

الإعراب، وأنت مع النون، و"لدن"، و"إن"، وأخواتها مخير...([1])" وجعل بعضهم إثبات النون مع "لدن" أكثر من حذفها. قال ابن عقيل في شرحه علي الألفية: " الصحيح في "لدن" إثبات النون.....ويقل حذفها.....([2])" .

وقد ذكر السيوطي المذهبين في الهمع، فقال :" وقسم جائز الحذف، واللحوق من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في "لدن"، و"إن"، و "أن"، و"كأن"، و"لكن"..... وذهب بعضهم إلي أن الحذف فيها، وفي "لدن" أجود من الإثبات، وعليه ابن عصفور في "لدن" حملا لها علي "لد" المحذوفة النون فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال، لأنها بمنزلة "مع".....([3])" .

موقف النحويين من سيبويه

ذكرنا في صدر المسألة أن ابن مالك نسب إلي شيخ النحاة سيبويه أنه يجعل حذف نون الوقاية من "لدن" مخصوصا بالضرورة. ولم يكن ذلك موقف ابن مالك وحده، بل نسب إليه ذلك أيضا العلامة الرضي في شرحه علي كافية ابن الحاجب فقال : "حذف نون الوقاية من "لدن" لا يجوز عند سيبويه، والزجاج إلا للضرورة، وعند غيرها الثبوت راجح،وليس الحذف للضرورة، لثبوته في السبع...([4])".

رأي سيبويه

وللتأكد من صحة ما نسبه كل من ابن مالك، والعلامة الرضي إلي سيبويه في هذه المسألة رجعت إلي كتابه فوجدت ما يلي :

أولا : ذكر سيبويه أن من الألفاظ التي تلحقها نون الوقاية "عن"،و"قد"، " قط"، و"من"، و"لدن"

ثانياً : ذكر سبب لحوق هذه النون بتلك الألفاظ.

---

[1] – انظر شرح الكافية للرضي : ٥٣/٣

[2] – ابن عقيل مع الخضري : ٦١/١

[3] – همع الهوامع : ٢١٦/١ . ٢١٧

[4] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٥٥/٣، ٥٦

ثالثاً: ذكر أيضا أن حذف النون للضرورة إنما يكون في "قط"، و"قد" فقط، فيقال:قطي،و:قدي. واستدل لحذفها في "قد" بقول القائل :

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد([1])

وإليك نص ما قاله سيبويه في كتابه قال :" وسألته رحمه الله([2])عن قولهم : عني، و: قدني، و: قطني و: مني، و:لدني، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في "قط"،ولا النون التي في "من"، فلم يكن لهم من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذا لم يريدوا أن يحركوا الطاء، ولا النونات ؛لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور،وكانت النون أولي؛ لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم، فجاءوا بالنون ؛ لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العالمة من علامات الإضمار، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون، فيخرجوا من علامات الإضمار وإنما حملهم علي أن لا يحركوا الطاء، والنونات كراهية أن تشبه: الأسماء،نحو "يد"، و"هن"...."([3]) .

ثم قال عما يحذف منه نون الوقاية للضرورة : " وقد جاء في الشعر : "قطي"، و"قدي "، فأما الكلام فلابد فيه من النون. وقد اضطر الشاعر، فقال :"قدي"،شبهه بـ"حسبي" ؛ لأن المعني واحد. قال الشاعر.

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد.

---

[1] – رجز قاله : أبو نخيلة، وقيل : حميد الأرقط، وقيل : أبو بجدلة . والخبيبين : أسمان لرجلين من شواهد : الإنصاف : ١٣١، وابن الناظم : ٧١، ابن يعيش : ١٢٤/٣، ومغني اللبيب : ١٧٠/١

[2] – يعني: الخليل بن أحمد الفراهيدي

[3] – سيبويه : ٣٨٧/١ بولاق، ٣٧٠/٢، ٣٧١ هارون

لما اضطر شبهه بـ"حسبي"، و:"هني" ؛ لأن ما بعد "هن"،و"حسب" مجرور "،كما أن ما بعد "قد" مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيها سواء.....([1])".

والظاهر من قول سيبويه السابق: أن حذف النون للضرورة إنما هو في لفظيتين هما : "قط"،و"قد" وقد مثل لحذفها مع "قد"، وأنه لم يجعل حذفها مع "لدن" مخصوصا بالضرورة كما ادعي عليه ابن مالك والعلامة الرضي مما يثبت، ويؤكد أن ما نسباه إليه غير صحيح، وبعيد عن الحقيقة، والصواب.

كما أنه من غير الممكن أن يجعل عدم لحاق نون الوقاية بـ"لدن" من الضرورة، ويجهل قراءة "**من لدني عذرا**" بالتخفيف، وهو شيخ النحاة، وإمامهم، لاسيما أن هذه القراءة من القراءات السبعة.

وقد رد الشيخ أبو حيان علي ابن مالك فيما نسبه إلي سيبويه في كتابه " التذييل "، فقال : وأما قول المصنف عنه :" إن عدم لحاقها من الضرورات " فليس كما قال عنه. إنما قال في "قد" [2] وقال في الارتشاف :" وإن اتصلت بـ"لدن" فالتخيير. تقول : "لدني،ولدني". وقال ابن مالك زعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، قال : وليس كذلك، بل هو جائز. في الكلام الفصيح، وكثر في الرد علي سيبويه،وقد رددنا عليه في الشرح، وإن سيبويه لم يقل ذلك إلا في "قد".....([3])"

وإذا كان الشيخ أبو حيان قد أبطل أدعاء ابن مالك علي سيبويه فإنه قد أخطأ أيضا في ادعائه علي سيبويه، إذ نسب إليه أنه يري أن حذف نون الوقاية للضرورة إنما يكون مع "قد" وحدها، وليس الحال كما ذكر ؛ لأن الواضح من كلام سيبويه أن الحذف للضرورة مع "قط"،و"قد".

ولعل الشيخ أبا حيان نظر إلي تمثيل سيبويه للحذف مع "قد" دون أن يلتفت إلي تنصيصه صراحة لحذفها للضرورة مع "قط"، وإن لم يذكر شاهدا لها علي ذلك.

---

[1] – سيبويه : ٣٨٧/١ بولاق، ٣٧١/٢، ٣٧٢ هارون

[2] – التذييل لأبي حيان : ١٨٣/٢ تحقيق د/ حسن هنداوي

[3] – الارتشاف : ٤٧١/١

المسألة الثانية : الابتداء بالوصف

قال ابن مالك في شرح التسهيل :" وأشرت بقولي :" ولا يجري ذلك المجري باستحسان " إلي أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به علي الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام، أو نفي قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما، أو نفيا فقد قوله ما لم يقل....."([1]) أدعي ابن مالك في كلامه السابق أن الابتداء بالوصف لا يحسن عند سيبويه إلا إذا وقع بعد استفهام، أو نفي، فأن لم يقع بعدهما كان الابتداء قبيحا، لكنه غير ممنوع.

ويقول النحويون إن المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر، و مبتدأ له مرفوع أغني عن الخبر. وهذا النوع يعرف عند النحويين بالمبتدأ الوصف. وهو يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما من الأسماء المشتقة التي تعمل، وقد اختلف النحويون في عمل هذا النوع. حيث يري جمهور البصريين أن شرط الابتداء بالوصف أن يعتمد علي نفي، أو استفهام قبله، فالنفي نحو قول القائل :

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي علي من أقاطع([2]).

والاستفهام نحو قوله تعالي :" **قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ** "([3]) وقول القائل :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا ([4]).

---

[1] – شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٤٨

[2] – البيت من الطويل، ولا يعرف قائله – من شواهد : معني اللبيب : ٢٥٦/٢، وابن الناظم : ١٠٦، والهمع : ٣٠٩/١، وشرح الأشموني : ١٩١/١– والشاهد في قوله : ما واف بعدي أنتما . حيث صح الابتداء بالوصف لاعتماده علي النفي قبله .

[3] – مريم : ٤٦

[4] – البيت من البسيط وقائله مجهول

ويري الكوفيون، والأخفش من البصريين أنه لا يشترط لكون الوصف مبتدأ أن يعتمد علي نفي أو استفهام بل يتحقق ذلك بهما، أو بدونها. واستدلوا علي ذلك بقول القائل :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ (١).

وقول الأخر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يَالا (٢).

علي أساس أن "خير" مبتدأ، و"بنو لهب" فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد المبتدأ علي نفي، أو استفهام، وهو وصف. وكذلك "خير" مبتدأ، و"نحن" فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد علي نفي أو استفهام. وهو وصف(٣) وقد خرج جمهور البصريين البيتين علي غير ما ذهب إليه الكوفيون، والأخفش، حيث جعلوا "خير" خبرا مقدما، و"بنو لهب" مبتدأ مؤخرا، وقالوا : إنه لا يحتاج إلي المطابقة في الجمع ؛ لأن "خبير" علي وزن "فعيل"، وهذه الصيغة يخبر بها عن الجماعة، كما في قوله تعالي: "**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ** "(٤) إذ لا يلزم فيه المطابقة.

من شواهد : ابن الناظم : ١٠٦، والتصريح : ١٥٧/١، الأشموني : ١٩٠/١، وشرح شذور الذهب : ١٨١

والشاهد في قوله : أقاطن قوم سلمي .حيث صح الابتداء بالوصف لاعتماده علي النفي قبله

١ - البيت من الطويل، قاله : رجل من الطائيين .

من شواهد : شرح التسهيل : ٢٦٤/١، والتصريح : ١٥٧/١، وشرح الأشموني : ١٩٢/١، الهمع : ٣١٠/١

٢ - البيت من الوافر، قاله :زهير بن مسعود الضبي

من شواهد : شرح التسهيل : ٢٦٤/١، وشرح التصريح: ١٥٧/١، وشرح الأشموني : ١٩٠/١، والخصائص : ٢٧٧/١

٣ – شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٤/١، ٢٦٥

٤ – التحريم : ٤

وقالوا مثل ذلك في البيت الثاني، حيث جعلوا "خير" خبرا مقدما، و"نحن" مبتدأ مؤخرا. وقالوا: لا يضر الفصل بالأجنبي بين "خير" الذي هو أفعل تفصيل،و"من" لأنه جائز في الشعر ([1]).

وذكر ابن هشام وجها آخر في البيت نقله عن الفارسي، وهو أن "نحن" تأكيد للضمير المستكن في "خير" وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : نحن خير نحن. لا سيما أن "خير" أفعل تفضيل، ولا يعمل أفعل التفضيل في غير مسألة الكحل إلا على ضعف([2]).

والواضح من كلام ابن مالك .كما جاء في صدر المسألة . إنه يبيح أن يكون الوصف مبتدأ من غير اعتماد علي نفي أو استفهام لكن علي قبح، وهو مذهب ثالث بين المذهبين، حيث منعه البصريون دون اعتماد، وأجازه الكوفيون، والأخفش بلا قبح. في حين أجازه ابن مالك علي قبح.

رأي سيبويه

ادعي ابن مالك .كما جاء في صدر المسألة . علي سيبويه أن الابتداء بالوصف لا يحس عنده إلا إذا تقدم عليه نفي، أو استفهام. وقد تتبعت ما ذكره سيبويه في كتابه في باب الابتداء بحثا عما نسبه إليه ابن مالك فلم أعثر علي نص له يفيد ذلك. ولم أجد له نصا يفيد تجويزه الابتداء بالوصف دون اعتماد علي نفي، أو استفهام بقبح، والذي وجدته أن الخليل بن أحمد استقبح أن يقال : قائم زيد علي أن يكون "قائم" مبتدأ، و"زيد" خبراً له.

يقول سيبويه :"وزعم الخليل . رحمه الله . أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل "قائما"

[1] – التصريح علي التوضيح ١٥٧/١

[2] – مغني اللبيب : ٤٤٥/٢

مقدما مبينا علي المبتدأ، كما تؤخر، وتقدم، فنقول : ضرب زيدا عمرو، و"عمرو" علي "ضرب" مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون "زيد" مؤخرا. وكذلك هذا. الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك : تميمي أنا، و: مشنوء من يشنؤك، و:رجل عبد الله،و: خز صفتك.فإذا لم يريدوا هذا المعني، وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد.و: قام زيد قبح ؛ لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجري مجري الفعل إذا كان صفة جري علي موصوف، أو جري علي اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولا في "ضارب" حتى يكون محمولا علي غيره، فتقول : هذا ضارب زيداً، وأنا ضارب زيدا، ولا يكون. ضارب زيدا علي : ضربت زيدا، وضربت عمرا. فكما لم يجز هذا، كذلك استقبحوا أن يجري مجري الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقا له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشئ الشئ، ثم يخالفه لأنه ليس مثله.....([1]) .

ويستخلص من قول سيبويه السابق أمور :

أولها : أنه لم يشر من قريب، أو بعيد إلي أن الوصف إذا أعرب مبتدأ، وما بعده فاعلاً أغني عن الخبر يشترط فيه أن يتقدم عليه نفي أو استفهام كما أدعي عليه ابن مالك.

الثاني : أنه ذكر "قائم زيد" لا علي أنه مبتدأ، وما بعده مرفوع به، وإنما ساقه علي أن ذلك قبيح دون أن يشير إلي جوازه علي قبحه كما نسب إليه ذلك ابن مالك.

الثالث : بين سيبويه أنه لا يجوز أن يكون ما بعد الوصف مرفوعا به إلا إذا كان صفة لموصوف نحو : مررت برجل قائم أبوه، أو كان خبرا لمبتدأ، نحو : زيد قائم أبوه.

فأين ما نسبه ابن مالك إلي شيخ النحاة سيبويه في هذه المسألة ؟

والمذهب الذي نسبه ابن مالك إلي سيبويه :هو مذهب ابن السراج ؛ لأنه هو الذي ذكر أن الوصف إذا أعرب مبتدأ، وما بعده مرفوعاً به اعتمد علي شئ قبله. وإذا عمل

[1] – سيبويه : ١٢٧/٢، ١٢٨ هارون

دون ذلك جاز لكن على قبح. فلعل الأمر التبس، فنسب إلى سيبويه ما قاله ابن السراج. يقول ابن السراج في الأصول :" وحسن عندهم : أقائم أبوك و : أخارج أخوك تشبيها بهذا إذا اعتمد "قائم" علي شئ قبله. فأما إذا قلت : قائم زيد، فأردت أن ترفع زيدا بـ"قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة، فهو قبيح، وهو جائز عندي علي قبحه....." ([1]) وقد تنبه أبو حيان إلي خطأ ابن مالك، فقال: " ودعوى ابن مالك أن سيبويه لا يحسن عنده الابتداء بالوصف المذكور علي ما تقرر إلا بعد استفهام أو نفي فإن فعل به ذلك قبح دون منع ليست بصحيحة..([2]) وعلي ذلك فما نسبه ابن مالك إلي سيبويه في هذه المسألة بعيد كل البعد عن الحقيقة.

المسألة الثالثة : تقدم خبر"ليس" عليها

قال ابن مالك في شرح التسهيل :" واختلف في تقديم خبر "ليس" عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي، والفارسي، وابن برهان، و الزمخشري ومنعه الكوفيون، وأبو العباس([3]) وابن السراج والجرجاني. وبه أقول ؛ لأن: "ليس" فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله..." ([4])

والظاهر من قول ابن مالك السابق أنه ينسب إلي سيبويه مع طائفة من النحويين أنهم يجيزون تقديم خبر "ليس" عليها. وأن طائفة أخري تمنع ذلك، وقد وافقهم في المنع.

وسبب الخلاف الذي ذكره ابن مالك هو قوله تعالي :" **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**....."([5]) حيث اختلف النحويون في تعلق "يوم يأتيهم". فجعله بعضهم معمولا لقوله "مصروفا"، وقد تقدم علي "ليس"، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علي

---

[1] – الأصول : ٦٠/١

[2] – الارتشاف لأبي حيان : ٢٧/٢

[3] – يقصد : المبرد صاحب المقتضب

[4] – شرح التسهيل : ٣٣٣/١

[5] – هود : ٨

"العذاب" في قوله قبلها "**وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ** " و"مصروفا" خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله. فلولا أن الخبر، وهو "مصروفا " يجوز تقديمه علي "ليس" لما جاز تقديم معموله عليها. وهو مذهب كثير من البصريين، ومن وافقهم([1]).

قال العكبري في تعليقه علي الآية :" قوله تعالي : " **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ** ".."يوم" ظرف لـ"مصروفا". أي : لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، وهذا يدل علي جواز تقديم خبر "ليس" عليها....."([2]).

وعلي هذا الرأي أجاز العلامة الزمخشري أن يكون "إذا" في قوله تعالى " **إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَة** " ([3]) منصوبا بـ"ليس"، فقال :" فإن قلت بم انتصب " إذا" ؟ قلت بـ "ليس"، كقولك : يوم الجمعة ليس لي شغل...."([4]) وقد خرج المانعون لجواز تقديم خبر "ليس" عليها الآية الأولي علي **وجهين**:

أحدهما : إما أن "يوم يأتيهم " منصوب بفعل مقدر، دل عليه قوله تعالي " ليس مصروفا عنهم " أي " ألا يعرفون يوم يأتيهم " ليس مصروفا عنهم. وجملة "ليس مصروفا عنهم " في محل نصب حال([5]).

الثاني : أو أن "يوم " في محل رفع علي الابتداء، وفتحته بناء، لإضافته إلي " يأتيهم " و"ليس مصروفا عنهم " خبره، وضمير "ليس" هنا يعود علي " يوم يأتيهم "([6]).

وأجيب عن "إذا " في الآية الثانية بأنه منصوب بفعل محذوف، تقديره : اذكر، أو هو ظرف لقوله تعالي "**خَافِضَةٌ رَّافِعَة**" ([7]) هكذا قال العكبري في التبيان([1]).

---

[1] – التصريح علي التوضيح : ١٨٨/١، والإنصاف : ١٦٣/١

[2] – التبيان في إعراب القرآن : ٤٨/٢

[3] – الواقعة : ١، ٢

[4] – الكشاف : ٤ / ٤٥٤

[5] – الصبان علي الأشموني : ٢٣٥/١

[6] – الصبان : ٢٣٥/١

[7] – الواقعة : ٣

وممن أجاز تقديم خبر "ليس" عليها أيضا ابن جني. قال في اللمع :" ويجوز تقديم أخبار "كان" وأخواتها علي أسمائها، وعليها أنفسها، فتقول، كان قائما زيد،،: قائما كان زيد. وكذلك : ليس قائما زيد، وقائما ليس زيد....([2])".

وقد اضرب رأي بعض النحويين كأبي حيان في هذه المسألة، حيث فهم منه جواز ذلك مرة، ومنعه مرة أخري. ففي إعرابه لقوله تعالي " **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** " قال:" والظاهر أن "يوم" منصوب بقوله : "مصروفا" فهو معمول لخبر "ليس"، وقد استدل به علي جواز تقديم خبر "ليس" عليها، قالوا: لأن تقدم المعمول يؤذن بتقديم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثر البصريين..."([3]) ولم يذكر أي وجه من أوجه الإعراب الأخرى التي قيلت في هذه الآية، مع أنه مولع بذكر أوجه الإعراب التي تقال في الآيات التي يعرض لها.

وفي كتابه النكت الحسان يفهم من كلامه أنه يمنع ذلك، فيقول : وأما "ليس" فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون، والمبرد، ورجحه المتأخرون، وأجاز ذلك الجمهور، ونسبه بعضهم إلي سيبويه، وما أظن العرب فاهت بمثل : قائما لست، ولا : قائمين لسنا، ولا : خارجين لنا....."([4])

موقف النحويين من سيبويه.

اضطرب النحويون في النقل عن سيبويه، وبيان مذهبه في هذه المسألة علي قولين :

أحدهما : نسب إليه بعضهم . غير ابن مالك . أنه يجيز تقديم خبر "ليس" عليها، ومن هؤلاء:-

١- ابن جني في الخصائص، ذكر ذلك في معرض رده علي أبي العباس المبرد الذي منع ذلك.

---

[1] – التبيان للعكبري : ٣٥٣/٢

[2] – اللمع لابن جني : ١٢٠

[3] – البحر المحيط : ٢٠٦/٨

[4] – النكت الحسان لأبي حيان : ٧١

فقال :"وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر" ليس" عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: أجازة هذا مذهب سيبويه، وأبي الحسن، وكافة أصحابنا،والكوفيون أيضا معنا، فإذا كانت أجازة هذا مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه....."([1])

٢– ابن يعيش في شرح المفصل ، حيث قال :"ومنهم من أجاز تقديم خبر "ليس" عليها نفسها.

نحو: قائما ليس زيد، وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين.....([2])"

٣– ابن الناظم في شرحه علي الألفية حين قال:" وأما "ليس" فمذهب سيبويه وأبي علي، وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعلي:" **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**....."([3])

الثاني : نسب إليه بعضهم المنح،حكاه الشيخ أبو حيان في كتابه : الارتشاف، فقال: " واختلف في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنح إليه...."([4])

وحكي ذلك أيضا ابن عقيل في شرحه علي الألفية، فقال :" واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع....."([5])

وقد سكت بعض النحويين حين عرضوا لهذه المسألة، فلم يشيروا إلي رأي سيبويه، ولم يعرضوا له، منهم ابن الحاجب في شرح المفصل([6])و المرادي في شرح الألفية ([7]) والسيوطي في الهمع([1])وغيرهم .

---

[1] – الخصائص لابن جني : ١٨٩/١

[2] – ابن يعيش : ١١٤/٧

[3] – شرح الألفية لابن الناظم : ١٣٥

[4] – الارتشاف : ٨٨/٢

[5] – شرح الألفية لابن عقيل مع الخضري : ١١٤/١

[6] – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٨٢/٢

[7] – توضيح المقاصد للمرادي : ٤٩٧/١

رأي سيبويه

ولتحقيق رأي سيبويه في هذه المسألة، وبيان صحة من نسب إليه الجواز، ومن نسب إليه المنع رجعت إلي ما قاله في كتابه. وبعد تتبع ما ذكره في هذا الباب عن "ليس" تبين لنا أنه لا رأي له في هذه المسألة إذ لم يصرح برأي يفهم منه الجواز، أو المنع، بل إنه لم يتعرض لحكم تقديم خبر"ليس" أو معموله عليها ولم يتعرض أصلا لقوله تعالي :"**أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**". والذي بني عليه المجيزون رأيهم مما يؤكد خطأ من نسب إليه الجواز، ومن نسب إليه المنع. وكل ما جاء في كتابه عن "ليس"، وعلاقتها بخبرها **لم يخرج عما يأتي** :

أولاً : أنها تحتاج إلي خبر، كسائر أخواتها ، فقال في بيان ذلك :" وذلك قولك : كان،ويكون، وصار، وما دام،وليس،وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر....."([2]).

ثانياً: أورد شاهدا جاء فيه خبرها متوسطاً بينها، وبين اسمها دون أن يشير إلي جواز التوسط، ذكر ذلك حين استدل علي إفراد الفعل. وإن كان فاعله غير مفرد في قول القائل :

أَليسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللهِ قد عَلِمُوا... عِنْدَ الحِفاظِ بَنُو عَمْرِ وبن حُنْجُودِ ([3]).

فقال : " صار "ليس" هنا بمنزله : ضرب قومك بنو فلان، لأن "ليس" فعل....."([4]).

قال الأعلم في تعليقه علي البيت السابق :" الشاهد فيه : إفراد "ليس "، وإن كانت فعلا لجماعة علي قياس الأفعال المتقدمة علي فاعلها، والتقدير : أليس بنو عمرو بن حنجود أكرم خلق الله ؟...."([1])

---

[1] – همع الهوامع : ٣٧٣/١

[2] – سيبويه : ٢١/١ بولاق، ٤٥/١ هارون .

[3] – البيت من البسيط، ولا يعلم قائله . والضمير في " علموا " للناس . وحنجود : دويبة، أو وعاء من شواهد اللسان "حنجد" . ومعجم شواهد العربية : ١٢٢

[4] – سيبويه : ٢٣٥/١ بولاق، و ٣٧/٢ هارون

ثالثاً: أورد قول القائل :

فأصْبَحُوا والنَّوىَ عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المسَاكينُ [٢] .

وقد خرجه على أن في "ليس" ضمير شأن محذوفاً، "وكل النوى " بالنصب معمول "يلقي"، و "المساكين" فاعل، والجملة من الفعل والفاعل و معمولها في محل نصب خبر ليس، ومعنى ذلك أن "المساكين" ليس اسم "ليس" عنده. وعلى ذلك فلا يوجد في كلامه ما يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها، أو منعه. وبهذا يتبين لنا أن ما نسبه ابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، وغيرهم إلي سيبويه من أن جواز تقديم خبر "ليس" عليها هو مذهبه خطأ محض، وبعيد كل البعد عن الحقيقة. ويبدو أن كلا منهم كان ينقل عن الأخر دون الرجوع إلي كتاب سيبويه.

وكذلك خطأ من نقل عنهم الشيخ أبو حيان، وابن عقيل أنهم يزعمون أن مذهب سيبويه منع تقديم خبر "ليس" عليها. وقد أثبتنا ذلك بما قاله سيبويه نفسه.

وممن أشار إلي أنه ليس له مذهب في هذه المسالة الأنباري، فقال في الإنصاف :" ذهب الكوفيون إلي أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. والصحيح أنه ليس له في ذلك نص....."[٣] .

يعني بذلك أنه ليس في كتاب سيبويه نص يفهم منه الجواز، أو المنع. وقوله صواب.

المسألة الرابعة: محل"أن" و"أن" وصلتهما بعد حذف الجار

---

[١] – تحصيل عين الذهب للأعلم . هامش سيبويه : ٢٣٥/١

[٢] – البيت من البسيط، قاله حميد بن ثور الأرقط .

من شواهد ابن عقيل ١١٥/١ والمقتضب ١٠٠/٤، وشرح الكافية الشافية ١٧٥/١ وشرح الأشموني ٢٣٩/١

[٣] – الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٦٠/١

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :

" ومذهب الخليل والكسائي: في "أن"،و"أن" أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر. ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب. ويؤيد قول الخليل قول الشاعر أنشده الأخفش :

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه([1]).

فجر المعطوف علي "أن" فعلم أن "أن" في محل جر....."([2])

ويفهم من كلام ابن مالك السابق أمران :

الأول : أن محل "أن"،و"أن" بعد حذف حرف الجر المطرد حذفه عند الخليل والكسائي هو الجر.

الثاني : أن محلهما عند سيبويه النصب، وليس الجر. ومعني ذلك أن النصب متعين عند سيبويه، وأن الجر غير جائز عنده. والذي عليه النحويون أنه يجوز حذف حرف الجر الداخل علي "أن" المشددة، و "أن" المخففة قياسا إذا أمن اللبس، وذلك لطول الصلة فيها لضرب من التخفيف ([3]).نحو قوله تعالي :" **بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ مُنذِرٌ مِّنْهُمْ**...."([4]) أي : من أن جاءهم. وقوله تعالي:"**شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ**."([5]) أي: بأنه لا إله إلا هو.

---

[1] – من الطويل، قاله : الفرزدق . ديوانه : ٨٤/١– من شواهد :سيبويه : ٢٩/٣، ومغني اللبيب : ٥٢٦،
والهمع : ٧/٣، والأشموني : ٩٢/٢

[2] – شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٨٤/١

[3] – شرح الأشموني : ٩٢/٢

[4] - سورة ق : ٢

[5] - آل عمران : ١٨

غير أنهم اختلفوا في محل هذين الحرفين مع صلتهما. فذهب كثير من النحويين إلي أن محلهما النصب. **قال ابن هشام** :" ومحل "أن" و"أن"،وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل، وأكثر النحويين حملا علي الغالب فيما ظهر الإعراب مما حذف منه "([1]) . ونسبه أيضا ابن عقيل للكسائي من الكوفيين، فقال :"وذهب الكسائي إلي أنهما في محل نصب...."([2]) ونسبه بعضهم كابن مالك للفراء([3])٠ وذهب آخرون إلي أن محلهما الجر، وهو مذهب بعض النحويين كالأخفش.ذكر ذلك ا بن عقيل، فقال " فذهب الأخفش إلي أنهما في محل جر....([4])" وقيل إن الجر مذهب الكسائي. ذكره الأعلم، فقال:" وكان الكسائي يقول إنها في موضع جر..."([5]) ٠
قال ابن هشام :"ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالي :" **وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا** "([6])
و"**وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ** "([7]) أصلهما : لا تدعوا مع الله أحدا، لأن المساجد لله، و: فاتقون ؛ لأن هذه..."([8])٠

موقف النحويين من سيبويه

اختلف النحويون، والمعربون، واضطربوا في نسبة موضع "أن"،و"أن" مع جملتهما إلي سيبويه وغيره علي **أقوال** :

---

[1] - مغني اللبيب : ٥٢٦/٢
[2] - شرح الألفية لابن عقيل مع الخضري : ١٨٠/١
[3] - شرح الكافية الشافية : ٢٨٤/١
[4] - شرح ابن عقيل : ١٨٠/١
[5] - النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم : ٧٦٩/٢
[6] - الجن : ١٨
[7] – المؤمنون : ٥٢، قرأها بفتح الهمزة وتشديد النون نافع وابن كثير . انظر الإتحاف : ٤٠٤
[8] – مغني اللبيب : ٥٢٦/٢

أحدها : نسب بعضهم النصب إلي سيبويه دون الجر، بينما نسبوا إلي الخليل جواز النصب، والجر. ومن هؤلاء :

١- العكبري. في إعرابه لقوله تعالي:" **وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** "([1]) حيث قال :" وموضع "أن" وما عملت فيه نصب بـ"بشر"، لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه. هذا مذهب سيبويه. وأجاز الخليل أن يكون في موضع جر بالباء المحذوفة، لأنه موضع تزاد فيه، فكأنها ملفوظ بها....." ([2])

٢- ابن مالك نسب النصب إلي سيبويه، والكسائي من الكوفيين، والجر إلي الخليل، والفراء. ذكر ذلك في شرح الكافية الشافية، والذي جاء في صدر هذه المسألة،وأكد ذلك في شرح التسهيل،فقال:

" ومذهب الخليل والكسائي في "أن"،و"أن" عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب([3]).

٣- وكذلك ابن الناظم في شرحه علي الألفية، فقال :" وفي محلهما بعد الحذف قولان. فمذهب الخليل والكسائي أنه الجر،ومذهب سيبويه والفراء أنه النصب.....([4])"

(٤) أبو حيان قال في تعليقه علي الآية السابقة :" واختلفوا بعد حذف الحرف، هل موضع "أن"، ومعموليها جر، أم نصب؟ فذهب الخليل، والكسائي إلى أن موضعه

---

[1] – البقرة : ٢٥

[2] – التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٣٩/١

[3] – شرح التسهيل لابن مالك : ٨١/٢

[4] – شرح الألفية لابن الناظم : ٢٤٩

جر. ومذهب سيبويه والفراء أن موضعه نصب "([1])وذهب إلي ذلك أيضاً الأشموني في شرحه علي الألفية([2]).

الثاني : نسب بعض النحويين النصب إلي الخليل،والجر إلي سيبويه. ومن هؤلاء :

١– ابن هشام، ذكر ذلك في المغني، فقال :" ومحل "أن"،و"أن" نصب عند الخليل،وأكثر النحويين حملا علي الغالب فيما حذف منه. وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا....."([3]) .

٢– الشيخ خالد الأزهري في شرحه المسمي بالتصريح([4]) فقال مثل ما قاله ابن هشام في المغني.

الثالث: نسب ابن عقيل النصب إلي الكسائي، والجر إلي الأخفش،وجواز الوجهين إلي سيبويه. ذكر ذلك في شرح الألفية، فقال:" واختلف في محل "أن"، و"أن" عند حذف الجر، فذهب الأخفش إلي أنهما في محل جر،وذهب الكسائي إلي أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلي تجويز الوجهين([5])

ولم يشر ابن عقيل إلي رأي الخليل والفراء.

الرابع : اضطرب رأي بعضهم كالإمام السيوطي حيث عزا النصب إلي سيبويه، والفراء، والجر إلي الخليل، والكسائي في شرحه علي الألفية المسمي بالبهجة المرضية، فقال :" ومحل "أن"،و"أن" حينئذ نصب عند سيبويه، والفراء، وجر عند الخليل والكسائي..."([6]) .

---

[1] – البحر المحيط : ١١٢/١

[2] – الأشموني : ٩٢/٢

[3] – مغني اللبيب : ٥٢٦/٢

[4] – شرح التصريح : ٣١٣/١

[5] – شرح الألفية لابن عقيل مع الخضري : ١٨٠/١، ١٨١

[6] – البهجة المرضية للسيوطي : ٢٣٣، ٢٣٤ تحقيق : محمد صالح الفرسي

وجعل الجر عند الكسائي في الهمع واجبا، وجوز الأمرين عند الخليل وسيبويه، إلا أنه جعل النصب عند الخليل أكثر. يقول السيوطي :" ومحلها، أي "أن"،و"أن" بعد الحذف فيه خلاف. قال الخليل : والأكثر نصب حملا علي الغالب فيما ظهر فيه الأعراب مما حذف منه. والكسائي جر لظهوره في المعطوف عليه... ولما حكي سيبويه قول الخليل قال:ولو قال إنسان : إنه جر لكان قولا قويا.."[1].

رأي سيبويه

وحيال تلك الآراء المختلفة،والمضطربة كان لابد من الرجوع إلي ما قاله سيبويه في كتابه، لنتبين الرأي الصحيح في هذه المسألة. وإليك ما قاله شيخ النحاة.

١ – قال عن رأي الخليل :" وسألت الخليل عن قوله جل ذكره :" **وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون** " فقال : إنما هو علي حذف اللام، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمه واحدة وأنا ربكم فاتقون.وقال : ونظيرها :" لإيلاف قريش "[2] لأنه إنما هو بمنزلة :" فليعبدوا "[3] فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من "لإيلاف" كان نصبا. هذا قول الخليل..."[4].

٢- وعن تجويزه الجر قال سيبويه :" ولو قال إنسان إن "أن" في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار..... لكان قولا قويا، وله نظائر،نحو قوله : لاه أبوك...". ثم قال عن النصب :" والأول قول الخليل..."[5].

ويتبين من قول سيبويه السابق جملة أمور :

---

[1] - همع الهوامع : ٧/٢

[2] - قريش : ١

[3] - قريش : ٣

[4] - سيبويه : ٢٧/٣ هارون

[5] - سيبويه : ٢٨/٣ : هارون

أولها : أن محل "أن" و"أن" عند الخليل النصب، وليس الجر كما زعم بعض النحويين كأبي البقاء، وابن مالك وابنه بدر الدين، وغيرهم، بدليل ما نصه سيبويه صراحة حين قال : "هذا قول الخليل " و" الأول قول الخليل"

الثاني : أنه أجاز أن يكون موضعهما الجر، بل وصفه بالقوة مما يبطل زعم هؤلاء حين نسبوا إليه النصب فقط.

الثالث : والظاهر من كلامه أنه يجيز الوجهين. لأنه لم يعترض علي قول الخليل، ولم يضعفه، وهذا يرجح قول من نسب إليه أنه يجيز الوجهين، كابن عقيل، وغيره.

وبناء علي ما سبق نستطيع أن نحكم بأن ما نسبه بعض النحويين كأبي البقاء، وابن مالك، وابن الناظم، وغيرهم إلي سيبويه من أن مذهبه هو النصب فقط غير صحيح، وبعيد عن الحق والحقيقة.

والظاهر أن أحدهم أخطأ في النقل، ثم نقل الباقون عنه، ولو رجع أي منهم إلي كتاب سيبويه

لاهتدى إلي الصواب. بدليل أن بعضهم كابن هشام، وابن عقيل قد أصابا فيما نسباه إلي سيبويه، والخليل، لأنهما رجعا إلي كتابه وفهما ما قال. وقد تبين من خلال تحقيق هذه المسألة أيضا اضطراب في النقل عن الكسائي حيث نقل عنه بعضهم النصب كابن مالك، وابن الناظم، ونقل عنه بعضهم الجر كالأعلم، وأبي حيان وكذلك اضطربوا في النقل عن الفراء.

المبحث الخامس : ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه

المسألة الأولى : ماهية "لات "

قال أبو حيان في الارتشاف :

"والجمهور على أن "لات"حرف لحقته التاء"، فذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف نحو: إنما، فلو سميت به حكيته "([1]) .

المفهوم من قول أبي حيان السابق أنه ينسب إلى شيخ النحاة سيبويه أن "لات" عنده مركبة من "لا"، والتاء، ومن تركيب الحرف مع الحرف، مثل "إنما". وقبل الخوض في بيان صحة هذه النسبة نذكر رأي النحويين في ماهية "لات" لنبين موقف سيبويه من تلك الآراء.

وقد اختلف النحويون في ماهية "لات" هل هو فعل أو حرف ؟

فذهب بعضهم إلى أنها كلمة واحدة، وأنها فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء في تأويله على **قولين** :

أحدهما : أنها في الأصل بمعنى نقص ، كما في قوله تعالى : "**لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا** "([2]).

فإنه يقال : لات يليت، كما يقال : ألت يألت. ثم استعملت للنفي. قاله أبو ذر الخشني ([3]). **الثاني** : أن أصلها "ليس" بكسر الياء، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء. ونسب ذلك لابن الربيع ([4]). وذهب بعضهم إلى أنها حرف نفي، وأصله "لا" زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ، كما زيدت في "ثم"

---

[1] – ارتشاف الضرب لأبي حيان : ١١١/٢ تحقيق د/ مصطفى النماس

[2] – الحجرات : ١٤ .

[3] – مغني اللبيب : ٢٥٣/١ .

[4] – التصريح على التوضيح : ٢٠٠/١ .

و"رب"، فقيل : "ثمت"، و"ربت". وحركت لالتقاء الساكنين. وذلك مذهب الجمهور([1]) .

وذهب بعضهم كأبي عبيدة، وابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على الحين في قول القائل :

العاطفون تحين لا من عاطف والمسبغون يدا إذا ما أنعموا([2]).

أي : حين لا من عاطف. وهي بذلك عنده مكونة من كلمة، وبعض كلمة([3]).

قال ابن هشام : "ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء، والهاء. وأنها رسمت منفصلة عن الحين.

وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين..ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه.."([4])

رأي سيبويه

باستقراء ما جاء في كتاب سيبويه لبيان صحة ما نسبه إليه أبو حيان من أن "لات" عنده مركبة من "لا"، والتاء، وأنها في التركيب مثل "إنما" لم أجد ما يشير إلى ذلك في كتابه، بل الذي تبين لي أنها عنده بسيطة، وأنها حرف قائم بذاته. يدل على ذلك ما قاله في كتابه عند حديثه عن "حينما"، و"إنما".

و "لولا"، فقد تحدث عنها دون أن يذكر معها "لات" .

يقول سيبويه : "وكذلك "حينما"، و "إنما"، و"لولا" وأشباه ذلك، تجعل الإضافة إلى الصدر، لأنها حكاية.."([5]) وفي حديثه عن بناء فعل التعجب يقول : "وبناؤه أبدا من

---

[1] – مغني اللبيب ٢٥٣/١ .

[2] – من الكامل، قاله وجزة السعدي . ويروي شطره الثاني بروايات عديدة .
من شواهد : الإنصاف : ١٠٨/١، وشرح التسهيل : ٣٦٢/١، والجني الداني : ٤٧٨، والهمع : ٣٩٩/١

[3] – همع الهوامع : ٤٠٠/١ .

[4] – مغني اللبيب : ٢٥٤/١ .

[5] – سيبويه : ٣٧٧/٣ هارون .

: فَعَل، و: فَعِل، و: فَعُل، و: أفعل. هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل، نحو "لات"، و : "ما"..."([1]) و في حديثه عن "لا" العاملة عمل "ليس" في قول القائل :

من فرعن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح([2]).

قال : " جعلها بمنزلة "ليس" فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع في الرفع... "([3]) .

فهذه النصوص المنقولة عن سيبويه ليس فيها إشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى أن "لات" يحكى بها، كما تحكي لو سميت بإنما، ولا أنها مركبة من"لا" النافية، ثم زيدت عليها التاء. والذي أراه من واقع ما قاله سيبويه أن "لات" عنده حرف بسيط قائم بذاته. بدليل أنه جعل "لا" بمنزلة "لات "، ولم يجعل "لات" هي "لا" ثم زيدت عليها التاء. وبالتالي فما نسبه إليه الشيخ أبو حيان من أن "لات" عنده مركبة من "لا"، و التاء من تركيب الحرف مع الحرف نحو "إنما" غير صحيح، وبعيد عن الصواب.

وقد تبع أبا حيان في هذه النسبة أيضاً السيوطي في كتابه : همع الهوامع، فقال : "اختلف في "لات" فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من "لا"، والتاء، كإنما، ولهذا تحكى عند التسمية بها، كما تحكي لو سميت بإنما..."([4]) .

---

[1] – سيبويه : ٧٣/١ هارون .

[2] – من مجزوء الكامل، قاله سعد بن مالك . ويروي : من صد بدل :من فر .

من شواهد : ابن يعيش : ١٠٩/١، والإنصاف : ٣٦٧/١، ومغني اللبيب : ٢٣٩/١ والمقتضب : ٣٦٠/٤

[3] – سيبويه : ٥٨/١ هارون .

[4] – همع الهوامع : ٣٩٩/١ .

المسألة الثانية "معنى رُب"

قال أبو حيان في الارتشاف :

"وفي البسيط"([1]) ذهب البصريون إلى أنها للتقليل، كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، الزجاجي، والفارسي، والسيرافي، والرماني، وابن جني، وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام، وابن سعدان، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين، فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل..([2])"

ويفهم مما نقله الشيخ أبو حيان عن صاحب البسيط أن "رُب" عند سيبويه تفيد التقليل.

وللعلماء في معنى "رب" عدة أقوال منها :

١- أنها تفيد التقليل كما في قول القائل :

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان([3]) .

لأن الشاعر في البيت يقصد عيسى بن مريم، وآدم عليهما السلام. وذلك مذهب كثير من النحويين، وفي مقدمتهم البصريون.

قال ابن يعيش : "رب" حرف من حروف الخفض ومعناه : تقليل الشئ الذي يدخل عليه..."([4])

---

[1] – صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج . قال فيه السيوطي "ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات . انظر الأشباه والنظائر : ٢١٣/٢ .

[2] – الارتشاف : ٤٥٥/٢ .

[3] – البيت من الطويل، وهو لرجل من أزد السراة :حي من أحياء اليمن، وقيل : قاله عمر الخير لامرئ القيس.

[4] – شرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٨ .

وذكر ابن عصفور أن معنى "رب" عند المحققين من النحويين التقليل، وقال :"فإذا قلت :رب رجل عالم لقيت. فكأنك قد لقيت من صنف الرجال العلماء، وليس من لقيته بالكثير..."([1]) .

٢- وذهب بعضهم إلى أن "رب" تفيد التكثير، ونسب ذلك للخليل، وابن درستويه([2]).

٣- ونقل عن الكوفيين، والفارسي، أنها تكون للتقليل ، والتكثير، فهي من الأضداد([3]).

وذكر العلامة الرضي أن أصل وضعها للتقليل، كما تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلاً. رب رجل لقيت. أي : لا تنكر لقائي بالمرة، فإني لقيت منهم شيئاً، وإن كان قليلاً، ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت في التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز، فلا تحتاج إلى القرينة([4]).

٤- وقيل هي للتقليل غالباً، وللتكثير نادرا. ونسبه السيوطي لطائفة من النحويين منهم أبو نصر الفارابي واختار ذلك الرأي([5]). وذهب بعضهم كالشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى أن الغالب فيها الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم : رب بلد قطعت، و: رب يوم من شأنه كذا، وكذا. يقصدون بذلك الكثرة ([6]).

وخصها بعضهم بالتكثير في موضع المباهاة، والافتخار. ونسب ذلك للأعلم، وابن السيد([7]).

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥١٧/١ .

[2] – الارتشاف : ٤٥٥/٢، ومغني اللبيب : ١٣٤/١ .

[3] – الجني الداني للمرادي : ٤٤٠ .

[4] – همع الهوامع : ٣٤٧/٢

[5] – المقتصد للجرجاني : ٨٢٩/٢

[6] – همع الهوامع : ٣٤٧/٢

[7] – الارتشاف لأبي حيان : ٤٥/٢

وذكر بعض النحويين أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل، ولا لتكثير، وإنما ذلك مستفاد من سياق الكلام واختار ذلك أبو حيان في الارتشاف، فقال : " وهذا الذي نختاره من المذاهب ([1])" .

واختار الزجاج في معانيه مذهب الجمهور، فقال :" فأما من قال إن "رب" يعنى بها الكثير فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة، لأن الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العرب. فـ "رب" موضوعه للتقليل ([2]) أما ابن هشام فأجاز فيها الوجهين، وجعل الغالب فيها أن تكون للتكثير، فقال : " وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه، وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلا "([3]) .

رأي سيبويه

نقل الشيخ أبو حيان عن صاحب البسيط أن "رب" عند سيبويه لا تفيد إلا التقليل. ولم يكن ذلك ما نقله أبو حيان وحده، بل نقله كذلك المرادي([4])والسيوطي([5]) . وحين رجعت إلى كتاب سيبويه لأتبين ما نُسب إليه لم أجد ذلك في كتابه، بل ما ذكره سيبويه يؤكد أن "رُب" تفيد التكثير عنده. نص على ذلك في غير موضع من كتابه.**وهذه جملة مما قاله سيبويه.**

١- ففي باب "كم" قال : " أعلم أن لـ "كم" موضعين : فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة "كيف"، و "أين".والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى

[1] – معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج : ١٧٣/٣

[3] – مغني اللبيب لابن هشام : ١٣٤/١

[4] – همع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٣٤٧

[5] – الكتاب لسيبويه : ١٥٦/٢ هارون

"رب"..."([1]) والنحويون متفقون على أن"كم" الخبرية تفيد التكثير،فإذا كانت كذلك، وشبهها بـ "رب"كان معنى"رب"التكثير كذلك.

٢- وقال : " واعلم أن"كم" في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام، غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم، فانجر الدرهم، لأن التنوين ذهب، ودخل فيما قبله والمعنى معنى "رب" وذلك قولك : كم غلامٍ لك قد ذهب..([2])" .

٣-وقال أيضاً :" واعلم أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب "، لأن المعنى واحد إلا أن"كم" اسم و "رب" غير اسم بمنزلة "من"..."([3])

٤- وفي إفادتها معنى التكثير يقول أيضاً في باب : النفي بـ "لا" : " وذلك لأن "رب" إنما هي للعدة بمنزلة "كم"...([4])" فسيبويه .كما هو وضح من كلامه . يربط معنى "كم" بمعنى "رب" تارة، ويربط معنى "رب" بمعنى "كم" تارة أخرى مما يفهم منه أن "رب" تفيد الكثرة عنده.

٥- ويزيد الأمور وضوحاً، وتأكيداً على ما زعمنا أنه ربط بين "كأين"، و "رب" في المعنى، فقال : و"كأين" معنى "رب"..." و "كأين" تدل على الكثرة، كما في قوله تعالى " **وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ** "([5]) وقوله تعالى : " **وَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا**"([6]).

فالنصوص السابقة التي أوردناها من كلام سيبويه تظهر بما لا يدع مجالاً لشك، أو ريبة أن "رب" عنده تفيد التكثير. كما أنه لم يرد في كلامه أنها تفيد التقليل، لا من قريب،

---

[1] – الكتاب لسيبويه : ١٦١/٢ هارون

[2] – الكتاب لسيبويه : ١٦١/٢ هارون

[3] – الكتاب : ١٧١/٢ هارون

[4] – آل عمران : ١٤٦

[5] – الطلاق : ٨

[6] – التسهيل : ١٤٧

ولا من بعيد مما يؤكد خطأ من نسب إليه أن "رب" عنده للتقليل. ويبدو أن أياً من هؤلاء النحاة لم يرجع إلى كتاب سيبويه في هذه المسألة، و إنما نقل كل منهم عن الآخر، ولو رجعوا إلى كتاب سيبويه لوجدوا ذلك في غير موضع.

وقد أشار بعضهم كابن مالك إلى مذهب سيبويه هذا : فقال في التسهيل : " وليست اسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر...([1])

وقال في شرح التسهيل : " وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى "رب" التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله "([2]) ويشهد لصحة مذهب سيبويه كثير من النصوص الشعرية والنثرية. فمن ذلك قوله تعالى : " **رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ**"([3]) .

قال العكبري في تعليقه على الآية الكريمة السابقة : " وأصل "رب" أن تقع للتقليل، وهي هنا للتكثير، والتحقيق، وقد جاءت على هذا المعنى في الشعر كثيراً...([4])" .

ومن إفادتها التكثير أيضاً قوله ﷺ : " فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة ". قال ابن مالك معلقاً على ذلك الحديث:"فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير..([5])" ومن ذلك أيضا ما رواه الكسائي من قول أحد الأعراب بعد الفطر : رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه([6]).

ومن الشواهد الشعرية قول القائل :

---

[1] – شرح التسهيل لابن مالك : ٤٥/٣

[2] – التبيان في إعراب القرآن : ١٠١/٢

[3] – الحجر : ٣

[4] – من شواهد التوضيح لابن مالك : ١٦٤ تحقيق د/ طه محسن

[5] – مغني اللبيب : ١٣٤/١

[6] – من الطويل، قاله : أمرؤ القيس . ديوانه : ٢٩

ويا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال([1]) .

وقول الآخر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ([2]).

قال ابن هشام : " ووجه الدليل أن الآية، والحديث، والمثال مسوقه للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما التقليل...([3]) "

---

[1] - من شواهد : التصريح : ١٨/٢، والهمع : ٣٤٨/٢، ومغني اللبيب : ١٣٥/١،٢/ ٥٨٧، والمقرب : ٢١٩

[2] – البيت من المديد، قاله : جزيمة بن مالك الأزدي المعروف بالأبرش

من شواهد سيبويه : ٥١٨/٣، والمقتضب : ١٥/٣، وابن يعيش : ٤٠/٩، والتصريح : ٢٩/٢، ٢٠٦

[3] – مغني اللبيب : ١٣٤/١

المبحث السادس : ما نسبه السيوطي إلى سيبويه

المسألة الأولى : ما تدخل عليه "لات "

قال السيوطي في الهمع :" واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟ على أقوال.؟ أحدها، وهو مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل "ليس"،ولكن في لفظ الحين خاصة.....([1])"

نسب الشيخ السيوطي في كلامه السابق إلى سيبويه أن "لات" عنده تعمل عمل "ليس"في أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وأنها لا تعمل إلا في لفظ الحين خاصة. ومعنى ذلك أنها لا تعمل عنده فيما رادف الحين كالوقت، والساعة، ونحوهما. وما نسبه السيوطي إلى شيخ النحاة سيبويه ذكر النحويون أنه مذهب الجمهور ([2]).

وبقيت أقوال أخرى :

أحدها : أنها لا تعمل شيئا، وإن وليها اسم مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره، أو خبر محذوف المبتدأ، وإن وليها منصوب فهو مفعول به لفعل محذوف، ونسب ذلك للأخفش،ونقل أيضاً عن السيرافى([3]).

الثاني : أنها تعمل عمل "إن" فتنصب الاسم، وترفع الخبر، ونسب ذلك للأخفش أيضاً ([4]).

وقد رجعت إلى ما ذكره الأخفش في معانيه فلم أجده يقول شيئا من ذلك، والذي قاله يوافق مذهب الجمهور من أنها تعمل عمل "ليس". ففي تعليقه على قوله تعالى

---

[1] – همع الهوامع :١/٤٠٠

[2] – الارتشاف ١١١/٢

[3] – مغنى اللبيب : ٢٥٣/١، همع الهوامع : ٤٠٠/١

[4] – الارتشاف ١١١/٣

"**فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**"[1] يقول الأخفش : "فشبهوا "لات" بـ "ليس"، وأضمروا فيها اسم الفاعل ([2]). "

الثالث : أنها قد تستعمل حرف جر تجر أسماء الزمان خاصة، كما أن "مذ"، "منذ"، كذلك،

ونسب ذلك للفراء ([3]). واستدل له بقول القائل :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء([4])

ذكر ذلك عند إعرابه لقراءة من قرأ " **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** "([5])

ونسب هذا الرأي السيرافى لبعض الكوفيين، فقال : "وقد زعم بعضهم في "لات أوان" أ "لات" جارة للأوان، بمنزلة حرف من حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين.... "([6])

وهذه الآراء مخالفة لما عليه سيبويه، والجمهور. وقد أجاب المانعون لاستعمالها حرف جر عن البيت، والقراءة للآية الكريمة بجوابين :

أحدهما : أنه على إضمار "من" الاستغراقية مع بقاء عملها، وكأنه قال : "لات من أوان صلح"، و"لات من حين مناص". قال أبو حيان : " ويكون موضع "من حين مناص" رفعا على أنه اسم "لات" بمعنى "ليس" كما تقول : ليس من رجل قائما،

---

[1] – سورة ص :٣

[2] – معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ تحقيق د/هدى قراعة .

[3] – انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٨،٣٩٧/٢

[4] –من الخفيف، قاله أبو زيد الطائي ديوانه ٣٠ ويروي : أن لات حين بقاء –من شواهد الإنصاف : ١٠٩، والخصائص : ٣٧٩/٢، ومغني اللبيب ٤٠٢/١، والأشموني : ٢٠٦/١

[5] - قرأها عيسى بن عمر – أنظر البحر المحيط : ٣٨٢/٧

[6] – شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافى : ١٧٦/١ . تحقيق د/ رمضان عبد التواب، وزميليه

والخبر محذوف. وهذا على قول سيبويه. أو على أنه مبتدأ، والخبر محذوف على قول الأخفش.... ([1])"

الثاني : أن الأصل في البيت : " ولات أوان صلح "، ثم بني المضاف الذي هو "أوان" لقطعة عن الإضافة، وبني على الكسر لشبهه بـ "نزال" وزنا. أو أنه قدر بناؤه على السكون،ثم كسر على أصل التقاء الساكنين، مثل "أمس" : و"جير"، ثم نون للضرورة، أو للتعويض، يومئذ([2]).

وذكر الأخفش توجيها آخر للبيت، وهو أن الأصل : "ولات حين أوان"، ثم حذف المضاف، وهو "حين"، وأقام المضاف إليه، وهو "أوان" مقامه مع بقائه مجروراً ([3]).

وأما الآية الكريمة، فقيل إن الأصل : "ولات حين مناصهم"، ثم نزل قطع المضاف إليه من "مناص " منزلة قطعه من "حين"، لاتحاد المضاف، والمضاف إليه، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه، ثم بني الحين لإضافته إلى غير متمكن([4]).

ما تعمل فيه لات

اتفق النحويون على أنه لا يذكر بعد "لات" إلا أحد معموليها، ويحذف الآخر، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، كما في قوله تعالى : " **فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** "، فقد قرى بنصب "حين" ورفعها([5])فالنصب على أن أسمها محذوف، والتقدير : ولات الحين حين مناص. والرفع على أن الخبر محذوف. والتقدير : ولات حين مناص لهم.

---

[1] - البحر المحيط لأبي حيان : ٧/ ١٨٣

[2] – مغنى اللبيب : ٢٥٥/١– وشرح التسهيل :٣٦١/١

[3] - معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢

[4] – الكشاف للزمخشري ٧٣/٤

[5] –قرأ الجمهور " ولات حين " بفتح التاء، ونصب النون، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون، وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء، وجر النون، وانظر البحر المحيط ١٨٣/٧، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٦/٤

وأما ما تعمل فيه "لات"، فاختلف فيه، فذهب بعضهم كالفراء إلى أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين خاصة ولا تعمل فيما رادفه كالساعة، ونحوها ، ونسب ذلك بعضهم إلى سيبويه، والجمهور ([1]).نحو قوله تعالى : "ولات حين مناص"، وقول القائل :

غافلا تعرض المنية للمر ء فيدعى ولات حين إباء([2])

وذهب كثير من النحويين كالفارسي([3])وغيره إلى أنها تعمل في لفظ الحين، وما رادفه معرفة كأن أم نكرة ، ومن عملها فيما رادفه قول القائل :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم([4])

وقد تدخل :لات" على "هنا "([5]) في نحو قوله القائل :

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت([6]).

وقول الآخر:

لات هنا ذكري جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال ([7])

---

[1] – همع الهوامع :٤٠٠/١

[2] - من الخفيف، ولا يعلم قائله . من شواهد : شرح التسهيل : ٣٦١/١، والأشموني ١٧٧/٢٠، والبحر المحيط : ٢٨١/٧، وشرح عمدة الحافظ : ٣١٤/١

[3] - أنظر الشيرازيات للفارسي ١١، والارتشاف :١١١/٢

[4] – من الكامل، قاله رجل من طئ، أو محمد بن عيسى بن طلحة، أو مهلهل بن مالك الكناني . من شواهد شرح التسهيل : ٣٦١/١، والهمع : ٤٠١/١، والخزانة : ١٨٧/٤، وشرح الأشموني ٢٥٥/١

[5] –"هنا" بتشديد النون .ظرف للمكان . وقد تستعمل للزمان .

[6] – من الكامل . قاله شبيب بن جعيل التغلبي، أو حجل بن نضلة، ونوار اسم امرأة من شواهد : الجني الداني : ٤٨٩، وشرح التسهيل : ٣٦٢/١، والهمع : ٤٠١/١، والدرر : ٢٤٤/١

[7] – من الخفيف، قاله الأعشى . ديوانه : ٥٣ ، وجبيرة اسم امرأة من شواهد ابن يعيش : ١٧/٣، والإنصاف : ٢٨٩، والمقرب ٥١١، والتصريح : ٢٠٠/١

وللعلماء في عملها مذهبان : أحدهما مذهب الشلوبين وابن عصفور، وأبي حيان([1])وغيرهم أنها تعمل، وأن "هنا" اسم "لات" في البيتين، و"حنت" في البيت الأول الخبر: أي : ليس هذا أوان حنين. و"ذكري" في البيت الثاني الخبر، أي : ليس هذا الحين حين ذكري جبيرة([2]).

يقول ابن عصفور في تعليقه علي البيت السابق :" وتعمل في الحين معرفة لاختصاصها به، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى :

لا ت هنا ذكري جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال.

فأعملها في "هنا"، وهو معرفة...." ([3])

وفي كلام ابن عصفور السابق دلالة منه علي جواز أن تعمل "لات" في الحين، وما رادفه، وليس في لفظ الحين خاصة.

المذهب الثاني : أن "لات" مهملة، لا اسم لها، ولا خبر، و"هنا " في موضع نصب علي الظرفية لأنه إشارة إلي المكان، و"حنت" مع " أن" مقدرة قبلها في موضع رفع مبتدأ. والتقدير: حنت نوار، ولات هنالك حنين. ومثل ذلك يقال في البيت الثاني من أن "هنا" خبر مقدم، و"ذكري جبيرة" مبتدأ مؤخر. وهذا مذهب أبي علي الفارسي، ووافقه بعض النحويين كابن مالك الذي قال : " وزعم ابن عصفور أن "هنا" اسم "لات"،وما قاله غير صحيح،لأن "هنا" ظرف غير متصرف،فلا يخلو من معني "في".."([4]) .

رأي سيبويه

ذكرنا في أول المسألة أن السيوطي ذكر أن "لات" عند سيبويه لا تعمل إلا في لفظ الحين خاصة.

---

[1] – همع الهوامع : ٤٠١/١

[2] – الارتشاف : ١١١/٢

[3] – همع الهوامع : ٤٠١/١

[4] – المقرب لابن عصفور : ١١٥

وبتتبع ما جاء في كتاب سيبويه لم أجده ينص علي ذلك، وإنما ذكر أنها تعمل في الحين خاصة، وليس في لفظه وهو هنا في تقديري يقصد بالحين أسماء الزمان، وليس لفظ الكلمة.

ولعل الذي غر الشيخ السيوطي أن سيبويه قال فيما تعمل فيه :" وذلك مع الحين خاصة، لا تكون "لات" إلا مع الحين..." ([1])، وقال :" ولا يجاوز بها هذا الحين، رفعت، أو نصبت، ولا تمكن في الكلام كتمكن " ليس "، وإنما هي مع الحين...([2])" .

فأخذ السيوطي بظاهر اللفظ، ولم يلتفت إلي معناه. ويوضح ما ذهبنا إليه، ويدلل عليه أن سيبويه ذكر الحين مجموعا في موضع آخر، فقال:" وكما أن "لات" إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة "ليس"، فإذا جاوزتها فليس لها عمل....."([3]) .

فقوله :" إذا لم تعملها في الأحيان" بالجمع دليل ـ فيما أري ـ علي أنه يقصد أسماء الزمان.

وعلي ذلك فما نسبه الشيخ السيوطي إلي سيبويه من أن "لات" لا تعمل إلا في لفظ الحين خاصة غير صحيح. ويبدو أنه لم يطلع علي قول سيبويه الأخير. و إلا لعدل عن نسبته هذه.

وقد نسب السيوطي هذا الرأي أيضا إلي جمهور النحويين. ولم أجد أحداً من أصحاب المؤلفات التي اطلعت عليها ذكر أن هذا مذهب الجمهور. وإنما ذكر أبو حيان أنه مذهب الفراء([4]).

---

[1] – شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٣/١

[2] – الكتاب لسيبويه : ٥٧/١

[3] – الكتاب : ٥٨/١

[4] – الكتاب لسيبويه : ٣٥٧/٢ هارون

في حين نقل الرضي عن الفراء أنه يري غير ذلك، فقال :" وقال الفراء : تكون مع الأوقات كلها...([1])" والذي نقله العلماء عن الجمهور أن "لات" عندهم تعمل عمل "ليس"

وقد ذهب كثير من النحاة إلي ما ذهب إليه سيبويه من أن "لات" تعمل في الحين، وما رادفه منهم جار الله الزمخشري، فقال :" وخصت بنفي الأحيان ([2])" .

وابن يعيش، فقال :" ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة، سواء نصبت، أو رفعت...([3])".

وابن مالك فقال :" ولم تستعمل "لات" إلا في الحين، أو مرادفه مقتصرا بها علي الحين كله...([4])" وغيرهم كثير([5]).

المسألة الثانية: ما تدخل عليه "أن" المخففة.

قال السيوطي في الهمع :" تخفف "أن" المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها : أنها لا تعمل شيئا، لا في ظاهر، ولا في مضمر، وتكون حرفا مصدر يا مهملا، كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون..." ([6])الظاهر من قول السيوطي السبق أنه ينسب إلي سيبويه أنه لا يجيز في "أن" المفتوحة المشددة إذا خففت أن لا تعمل شيئا، لا في ظاهر، ولا في مضمر، وأنها عنده حرف مصدري فقط كسائر الحروف المصدرية الأخرى.

---

[1] – شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٢٨

[2] – الكشاف للزمخشري :٤/٧٣

[3] – شرح المفصل لابن يعيش : ٢/١١٦

[4] – شرح التسهيل لابن مالك : ١/٣٦١

[5] – انظر المقرب لابن عصفور : ١١٥، والارتشاف لأبي حيان : ٢/١١١، وشذور الذهب لابن هشام : ٢٠٠

[6] – همع الهوامع للسيوطي : ١/٤٥٣ تحقيق أحمد شمس الدين

وما نسبه السيوطي إلي شيخ النحاة سيبويه واحد من مذاهب ثلاثة قالها النحويون في حكم إعمال ذلك الحرف عند تخفيفه.

أحدها : ما نسبه السيوطي إلي سيبويه، وهو مذهب الكوفيين، كما ذكر الأنباري([1]).

الثاني : أنها تعمل في المضمر، وفي الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف، نحو قولك : علمت أن زيدا قائم. وقولك : علمت أن زيد قائم. علي أن اسمها ضمير محذوف، والجملة خبرها، وهو مذهب بعض البصريين، وبعض المغاربة([2]).

الثالث : ويري جمهور البصريين أنها إذا خففت عملت في ضمير يكون محذوفا، ويأتي بعدها جملة اسمية، أو فعلية. واستدلوا علي ذلك بسماعها مخففة في ضمير الظاهر. فقد حكي بعضهم عن العرب قولهم : أظن أنك قائم، وأحسب أنه ذاهب. وكذلك قول القائل :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق([3]).

حيث أراد : أنك بالتشديد.

واشترط أصحاب هذا الرأي في خبرها أن يكون جملة جبرا لما فاتها من ذكر الاسم،لأنه حذف.

وذلك لتكون جملة الخبر مشتملة علي المسند والمسند إليه([4]).

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري : ١٩٥/١

[2] – الارتشاف لأبي حيان: ١٥٢/٢ . تحقيق د/ مصطفي النماس

[3] – من الطويل، لا يعلم قائله .

من شواهد: الإنصاف : ٢٠٥/١، والجني الداني : ٢١٨، ومغني اللبيب : ٣١/١، والارتشاف : ١٥١/٢، وابن يعيش : ٧١/٨ .

[4] – شرح المفصل لابن يعيش : ٧٤/٨

واختلف في اسمها الضمير المحذوف، فيري بعضهم كابن الحاجب، والعلامة الرضي([1])وابن عقيل([2]) وغيرهم أنه ضمير الشأن، وأنه واجب الحذف.

ذكر ذلك ابن الحاجب في قول القائل :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفي وينتعل([3]).

فقد ذكر أنه لولا أن ضمير الشأن مقدر في البيت لم يستقم تقديم الخبر الذي هو "هالك" علي المبتدأ الذي هو "كل من يحفي" ؛ لأن الذي سوغ التقديم كون الجملة خبرا، لا كون "أن" بطل عملها، فصار ما بعدها مبتدأ، وخبرا، لأنهم يعملون مع التخفيف ما يعملونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها([4]).ويري كثير من النحويين أن الضمير المستكن لا يشترط فيه أن يكون للشأن، بل قد يكون غيره. ومن هؤلاء سيبويه، فقد ذكر في قوله تعالي : " **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ** "([5]) ذكر أن التقدير : أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم ([6]).

قال ابن مالك في بيان ذلك : " ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا، ولا يلزم كونه للشأن، كما زعم بعضهم بل إذا أمكن عوده علي حاضر، أو غائب معلوم فهو أولي..."[7]

---

[1] – شرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٧٣/٣

[2] – شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري : ١٣٩/١

[3] – البيت من البسيط، قاله : الأعشى ديوانه : ١٠٩ –من شواهد : الإنصاف : ١٩٩/١، وسيبويه : ١٦٤/٣، وابن يعيش : ٧١/٨، وشرح التسهيل : ٤٢٢/١، والهمع : ٤٥٤/١

[4] – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١٨١/٢، ١٨٢ . تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله .

[5] – الصافات : ١٠٤، ١٠٥

[6] – كتاب سيبويه : ١٦٣/٣ هارون

[7] – شرح التسهيل لابن مالك : ٤٢١/١

ولا يبرز الضمير عند أصحاب هذا الرأي إلا ضرورة([1]). كما في قول القائل :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا([2]).

حيث جاء اسم "أ،" المخففة ضميا ظاهرا في قوله "بأنك"،و" أنك".

رأي سيبويه

تلك هي آراء النحاة فيما تدخل عليه "أن" المفتوحة بعد تخفيفها.

والآن نذهب إلي ما نسبه الشيخ السيوطي إلي سيبويه من أنه يري أنه لا تعمل شيئا إذا خففت، لا في ظاهر ولا في مضمر. وبالرجوع إلي ما قاله سيبويه لبيان موقفه في هذه المسألة ألفيته يري، ويقول غير ما نسبه إليه السيوطي. إذ كلامه يدل علي أنه يري إعمالها في ضمير محذوف.ذكر ذلك في غير موضع من كتابه. ومن ذلك :

١- في تعليقه علي قول القائل :

في فتيه كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفي وينتعل.

يقول : " فهذا يريد معني الهاء، ولا تخفف إلا عليه...([3])" .

وفي موضع آخر قال معلقا علي البيت السابق :"كأنه قال : أنه هالك...([4])" .

٢- وفي كون اسمها ضميرا محذوفا قال :" ومثل ذلك : أول ما أقول : أن بسم الله، كأنه قال : أول ما أقول : أنه بسم الله..... وأما قوله : أن بسم الله فإنما يكون علي الإضمار، لأنك لم تذكر مبتدأ، أو مبنياً عليه، والدليل علي أنهم يخففون علي إضمار الهاء أنك تستقبح : قد عرفت أن يقولُ ذاك حتى تقول : أن لا، أو تدخل "سوف"، أو السين،أو "قد"، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا

---

[1] – الارتشاف : ١٥٢/٢

[2] – من المتقارب، ينسب لجنوب بنت عجلان، وقيل لكعب بن زهير،وليس في ديوانه
من شواهد : الإنصاف : ٢٠٦/١، وشرح التسهيل : ٤٢١/١، وشرح التصريح : ٢٣٢/١، وشرح الأشموني : ١٤٦/١

[3] – سيبويه : ٧٤/٣ هارون .

[4] – السابق : ١٦٤/٣ هارون .

بعدها، كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول : إنما تقول،و: لكن تقول...([1])".

(٣)- في قراءة من قرأ قوله تعالي :" **وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ**.."([2]) بتخفيف "أن" ورفع " **غَضَبَ** "([3]) قال سيبويه :" ومن قال :" **وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا**"، فكأنه قال : أنه غضب الله عليها، لا تخففها في الكلام أبدا، وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم...([4])".

تلك بعض الأقوال نقلتها عن شيخ النحاة سيبويه تؤكد . في غير شك . أنه يرى "أن" المخففة تعمل في ضمير محذوف.

وبالتالي فما نسبه إليه الشيخ السيوطي من أنها حرف مصدري مهمل، وأنها لا تعمل لا في ظاهر، ولا في مضمر غير صحيح. ولا يشترط سيبويه في هذه المسألة أن يكون الضمير المحذوف للغائب، وإنما يدل كلامه علي أن الضمير قد يكون لغير الغائب، يتضح ذلك في قوله تحت باب : هذا باب آخر "أن" فيه مخففة. قال : " وذلك قولك: قد علمت أن لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك. كأنه قال: أنه لا يقول، وأنك لا تفعل...([5])"

الخاتمة

[1] – السابق : ١٦٥/٣ هارون

[2] – النور : ٩

[3] – هذه قراءة يعقوب، والحسن . انظر البحر المحيط : ٤٣٤/٦، وإتحاف فضلاء البشر : ٤٠٩

[4] – سيبويه : ١٦٣/٣، ١٦٤ هارون .

[5] – سيبويه : ١٦٥/٣

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ﷺ وبارك عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

و بعد،،،

فهذه رحلة سريعة قصيرة في موضوع "**آراء منسوبة إلى سيبويه على سبيل الخطأ**" تجولت من خلالها في كثير من كتب النحاة الذين نظروا في كتاب سيبويه، ونسبوا إليه أقوالا دعموا بها أدلتهم، وزينوا بها كتبهم وقد توصلت من خلال تلك الرحلة إلى بعض النتائج. كان من أهمها :

أولاً : أن النحويين الذين نسبوا إلى سيبويه قسمان :

أ – قسم أدام النظر في كتابه، وقرأ بعناية، ودقة، ففهم مقصد سيبويه، ومراده، فأصاب فيما نسب إليه.

ب – وقسم لم يكن له حظ وافر في قراءة كتاب سيبويه، أو نظر نظرة عجلي، بعيدة عن دقة الملاحظة، فنسب إليه شيئاً لم يقله.

ثانياً : أن إسناد هذه الأقوال إلى سيبويه جاءت أيضاً على قسمين :

أ ـ قسم نسب إليه شيئا، أو رأيا لم يقله، أو ليس في كتابة أصلا : كابن يعيش حين نسب إليه أنه يمنع تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليها، ولا يوجد شئ من ذلك في كتاب سيبويه، ولم يتناوله بالتحقيق، أو التعليق.

ب – وقسم نسب إليه عكس ما ذهب إليه في كتابه، كما جاء في مسألة "أل" المعرفة حين نسب إليه الزمخشرى أن أداة التعريف عنده اللام وحدها. وقد ثبت أن الأداة هي " أل" برمتها.

ثالثاً : أني لاحظت أن اجتماع عديد من النحاة على نسبة رأى يخالف ما عليه سيبويه

يرجع في تقديري إلى أن أقدمهم قد نقل خطأ، فسلك بقيتهم سبيله، فوقعوا فيما وقع فيه أولهم.

رابعاً : أن من النحويين من تنبه إلى بعض ما وقع فيه غيرهم حين نسب إلى سيبويه ما لم يقله، أو عكس ما قاله، فأشار إلى ذلك كما جاء في مسألة تقديم خبر " ليس" عليها حين نسب إليه بعضهم الجواز، وبعضهم المنع، فبين صاحب الإنصاف أنه ليس لسيبويه رأى صريح في هذه المسألة.

خامساً : لاحظت كذلك اضطراب بعض النحويين في تعيين مذهب سيبويه، فنسب إليه رأيين : كما فعل ابن مالك حين نسب إليه مرة أن أداة التعريف "أل" برمتها ونسب إليه مرة أخرى أن الأداة هي اللام وحدها.

وهناك نتائج أخرى يمكن أن تستخلص من النظر في البحث.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ مصطفى النماس مطبعة المدني ١٩٨٧.
٢- الأشباه والنظائر للسيوطي. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٤.
٣- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ١٩٨٨.
٤- إعراب القرآن للنحاس. دار إيحاء التراث العربي. بيروت .٢٠٠٥
٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبا ري. تحقيق محمد محي الدين .١٩٨٢
٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله دار سعد الدين ٢٠٠٥.
٧- البحر المحيط لأبي حيان. دار الفكر .١٩٨٣
٨- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي تحقيق محمد صالح الفرسى دار السلام للطباعة ٢٠٠٠.
٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق أحمد السيد على. المكتبة التوفيقية.
١٠- التذييل شرح التسهيل لأبى حيان تحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم. دمشق ١٩٩٨.
١١- التسهيل لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات طبعة وزارة الثقافة ١٩٦٧.
١٢- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. دار إحياء الكتب العربية . مصر.
١٣- توضيح المقاصد للمرادي. تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي ٢٠٠١.
١٤- الجني الداني للمرادي. تحقيق فخر الدين قباوة.دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢.
١٥- حاشية الخضري على ابن عقيل. مطبعة الحلبي مصر ١٩٤٠.
١٦- حاشية الصبان على الأشموني. دار إحياء الكتب العربية. مصر.
١٧- حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح. دار إحياء الكتب العربية / مصر.

١٨- الخصائص لابن جني. تحقيق محمد على النجار الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦ الطبعة الثالثة

١٩- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة. دار الكتب العلمية بيروت.

٢٠- شرح أبيات سيبويه للأعلم المسمى تحصيل عين الذهب هامش سيبويه مطبعة بولاق.

٢١- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيق د / عبد الحميد محمد السيد. دار الجيل. بيروت.

٢٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى : منهج السالك. دار إحياء الكتب العربية.

٢٣- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع الخضري. مطبعة الحلبي مصر.

٢٤- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠١.

٢٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق فواز الشعار. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨.

٢٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق محمد محي الدين وزميليه. دار الفكر العربي ١٩٧٥.

٢٧- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين.

٢٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضي تحقيق د / إميل بديع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨.

٢٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد دار الكتب العلمية

بيروت ٢٠٠٠.

٣٠- شرح كتاب سيبويه لآبى سعيد السيرافى تحقيق د/ رمضان عبد التواب وزميليه. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦.

٣١- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين. دار الكتب العلمية بيروت ٣٢- شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب.
٣٣- كتاب سيبويه. مطبعة بولاق. ونسخة أخرى تحقيق عبد السلام هارون.
٣٤- الكشاف للزمخشري. دار إحياء التراث العربي ١٩٩٧.
٣٥- اللمع لابن جني تحقيق د / حسين محمد شرف. عالم الكتب ١٩٧٩.
٣٦- معاني القرآن للأخفش تحقيق د / هدي قراعه. مكتبة الخانجي القاهرة. ١٩٩٠.
٣٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق. د / عبد الجليل شلبي. عالم الكتب.
٣٨- معاني القرآن للفراء. الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢.
٣٩- مغني اللبيب لابن هاشم. تحقيق محمد محي الدين. مكتبة صبيح. القاهرة.
٤٠- المفصل للزمخشري. دار الجبل بيروت الطبعة الثانية.
٤١- المقتضب للمبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٤٢- المقرب لابن عصفور. تحقيق.أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري. بغداد ١٩٧١.
٤٣- الممتع لابن عصفور. تحقيق فخر الدين قباوة.
٤٤- النكت الحسان لأبي حيان تحقيق د / عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.
٤٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري. تحقيق د / زهير عبد المحسن سلطان منشورات معهد المخطوطات العربية.
٤٦- همع الهوامع للسيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت : ١٩٩٨.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
	المقـدمة	٤٢٩
المبحث الأول : ما نسبه الزمخشري إلى سيبويه		
المسألة الأولى:	حقيقة "أل " المعرفة	٤٣١
المسألة الثانية:	الجر بخلا وعدا	٤٣٨
المبحث الثاني : ما نسبه ابن يعيش إلى سيبويه		
المسألة الأولى:	إعراب "أي" الموصولة وبناؤها	٤٤٤
المسألة الثانية:	تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن	٤٥٠
المسألة الثالثة	مجئ "من" لابتداء الزمان	٤٥٣
المسألة الرابعة	التعجب مما يكون على وزن أفعل	٤٥٧
المبحث الثالث : ما نسبه ابن عصفور إلى سيبويه		

المسألة الأولى:	الخلاف في ترتيب المعارف	٤٦١
المسألة الثانية:	الوقف على المقصور المنصوب	٤٦٦
المبحث الرابع : ما نسبه ابن مالك إلى سيبويه		
المسألة الأولى:	إلحاق نون الوقاية بـ "لدن"	٤٧٢
م	**الموضـــــــــــــوع**	**رقم الصفحة**
المسألة الثانية:	الابتداء بالوصف	٤٧٦
المسألة الثالثة	تقديم خبر"ليس" عليها.	٤٨٠
المسألة الرابعة	محل "أن" و "أن" وصلتهما بعد حذف الجار	٤٨٦
المبحث الخامس ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه		
المسألة الأولى:	ماهية "لات"	٤٩٣

المسألة الثانية:	معنى "رُب"	٤٩٦
المبحث السادس ما نسبه السيوطي إلى سيبويه		
المسألة الأولى:	ما تدخل عليه "لات"	٥٠٢
المسألة الثانية:	ما تدخل عليه "أن" المخففة	٥٠٨
الخـــاتمـة		٥١٣
ثبت المصادر والمراجع		٥١٥
فهـرس الموضـــوعات		٥١٨